

## الموقف اللغوي لحقوق مصر في نهر النيل

أحمد الو

أحمد أبو الجبر أحمد إسماعيل

باحث وكاتورة بمعهد البحوث والدراسات الأفرقية ووزل حموض

النيل جامعة أسوان

## الملخص

تستخدم اثيوبيا المياه كسلاح سياسي حتى في صراع المعارضة مع حكوماتها في كل بلد في حوض نهر النيل. ففي السودان على سبيل المثال، في وقت تأزم العلاقات بين الحكومتين السودانية والمصرية، وهدد البعض باستخدام المياه كسلاح سياسي في الضغط على الطرف الاخر، وقد حدث ذلك في العامين ١٩٩٦ و١٩٩٧. من هنا فإن الصراع الدولي في حوض نهر النيل تفاعلت فيه ثلاثة عوامل استراتيجية: عامل المياه وعامل الاستثمار وعامل الاعتبارات الجيوبولوتيكية الجيواستراتيجية وهذه العوامل الثلاثة في صراع مفتوح مع بعضها البعض؛ الأمر الذي يجعل الصراع في حوض نهر النيل يمتد وترتبط به دول، ليست في حوض نهر النيل، بالتأكيد بالمعنى الجغرافي، مثل تشاد وليبيا او دول مثل اليمن والسعودية ودول الخليج، أو دول مثل إسرائيل والأردن والسلطة الفلسطينية، أو دول مثل إيران وتركيا، أو دول مثل جنوب إفريقيا.. كل هذه الدول ليست دولا كبرى ولكن دول إقليمية صارت لها مصالح مرتبطة بأحد من هذه العوامل أو أكثر. فالصراع الاستراتيجي المفتوح المتعدد الوجه يحدث، عندما يتطور كل عامل من العوامل الثلاثة إلى خلق مجال خاص بمقتضياته داخل النظام العام للصراع.

- المبحث الأول :\_ التعريف بحقوق مصر التاريخية
- المبحث الثاني: الموقف الاثيوبي لحقوق مصر التاريخية
- المبحث الثالث: الانتهاكات الاثيوبية لحقوق المصرية حتى بناء سد النهضة.

**الكلمات المفتاحية :** الموقف، حقوق، تاريخية ، نهر النيل

**Abstract:**

Ethiopia uses water as a political weapon even in the opposition's struggle with its governments in every country in the Nile River Basin. In Sudan, for example, at a time when relations between the Sudanese and Egyptian governments worsened, some threatened to use water as a political weapon to pressure the other side, and this happened in 1996 and 1997. Hence, the international conflict in the Nile River basin interacted with three strategic factors: the water factor, the investment factor, and the factor of geopolitical and geostrategic considerations. These three factors are in open conflict with each other; Which makes the conflict in the Nile River basin extend and linked to countries that are not in the Nile Basin, certainly in the geographical sense, such as Chad and Libya, or countries such as Yemen, Saudi Arabia and the Gulf states, or countries such as Israel, Jordan and the Palestinian Authority, or countries such as Iran and Turkey, or countries such as Israel, Jordan and the Palestinian Authority. Like South Africa, all these countries are not major countries, but rather regional countries that have interests linked to one or more of these factors. The multi-faceted open strategic conflict occurs, when each of the three factors develops to create a field of its own requirements within the general system of conflict.

- The first topic: the Ethiopian position on the historical rights of Egypt
- The second topic: Ethiopian violations of Egyptian rights until the construction of the Renaissance Dam

**The key words:**

Position, rights, historical, Nile River

**مقدمة:-**

تستخدم اثيوبيا المياه كسلاح سياسي حتى في صراع المعارضة مع حكوماتها في كل بلد في حوض نهر النيل. ففي السودان على سبيل المثال، في وقت تأزم العلاقات بين الحكومتين السودانية والمصرية، وهدد البعض باستخدام المياه كسلاح سياسي في الضغط على الطرف الاخر، وقد حدث ذلك في العامين ١٩٩٦ و١٩٩٧.<sup>(١)</sup>

من هنا فإن الصراع الدولي في حوض نهر النيل تفاعلت فيه ثلاثة عوامل استراتيجية: عامل المياه وعامل الاستثمار وعامل الاعتبارات الجيوبولوتيكية الجيواستراتيجية وهذه العوامل الثلاثة في صراع مفتوح مع بعضها البعض؛ الأمر الذي يجعل الصراع في حوض نهر النيل يمتد وترتبط به دول، ليست في حوض نهر النيل، بالتأكيد بالمعنى الجغرافي، مثل تشاد وليبيا او دول مثل اليمن والسعودية ودول الخليج، أو دول مثل إسرائيل والأردن والسلطة الفلسطينية، أو دول مثل إيران وتركيا، أو دول مثل جنوب إفريقيا.. كل هذه الدول ليست دولا كبرى ولكن دول إقليمية صارت لها مصالح مرتبطة بأحد من هذه العوامل أو أكثر. فالصراع الاستراتيجي المفتوح المتعدد الوجه يحدث، عندما يتطور كل عامل من العوامل الثلاثة إلى خلق مجال خاص بمقتضياته داخل النظام العام للصراع.<sup>(٢)</sup>

**أهمية الموضوع :-**

لا أحد ينكر الموقف الاثيوبي المتعنت لحقوق مصر التاريخية في مياه نهر النيل والتي ارتكزت اطماع اثيوبيا التوسعية علي ثلاثة محاور:

المحور الاول :- اتسم بنزع استفزازية وهو التكرر للاتفاقات المبرمة بين دول حوض النيل والضامنة لحقوق مصر التاريخية بمياة تهر النيل.

المحور الثاني :- التوسع ببناء السدود علي روافض النيل الازرق بقصد خفض كمية المياه الهابطة إلي مصر.

---

(١) عبد الملك خلف التميمي: المياه العربية التحدي والاستجابة، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٧.

(٢) جهاد عودة: الأزمة الاستراتيجية – الصراع الدولي في حوض نهر النيل، المكتبة الأكاديمية،

المحور الثالث :- رفض التعاون والتنسيق مع سائر دول حوض النيل وعدم السماح بإجراء أية رقابة علي روافض النيل الاثيوبية.

كما انه لا يخفي ان اثيوبيا تسعى الي فرض الهيمنة الهيدرولولتيكية علي النظام الاقليمي لحوض النيل. ولا يمكن إنكار الدور الإسرائيلي في تشجيع بعض دول حوض النيل في التوقيع على الاتفاقية الإطارية للتعاون بين دول الحوض (عنتيبي)، رغم الخلاف بين الدول الموقعة، مثل الخلاف بين اثيوبيا وكينيا، متجاهلة مطالب دولتي المصب مصر والسودان ، والتي تتمثل في ضرورة النص في الاتفاقية على الحقوق التاريخية المكتسبة لدولتي المصب مصر والسودان ، وضمان عدم الإضرار بمصالح الدولتين من ضرورة النص على مبدأ الإخطار المسبق باعتباره من المبادئ القانونية الثابتة والمستقرة علي مستوي الأحواض النهرية ، حيث تم النص على هذا المبدأ في العديد من الاتفاقيات الدولية المنظمة لاستخدامات مياه الأنهار المشتركة وأن النص عليه تمليه اعتبارات حسن النية وحسن الجوار ، كما طالبت دولتي المصب بتبني مبدأ الاجماع عند التصويت على اتخاذ القرارات أو الأخذ بنظام الأغلبية المقترنة بموافقة دولتي المصب وذلك انطلاقاً . من أن باقي دول الحوض هي دول منابع ومن الوارد اتخاذهم قرارات قد لا تراعي مصالح دولتي المصب، وهي مطالب تتفق مع المبادئ العامة للقانون الدولي للأنهار.

#### مشكلة الدراسة :-

تتحدد مشكلة الدراسة فيما تمت إثارته في العرض السابق حول الموقف الاثيوبي لحقوق مصر التاريخية في مياه نهر النيل ، إضافة إلى عدم وجود مصالح مشتركة أو اتفاقيات دولية ملزمة تنظم الاستخدام المشترك للمياه ، ويعتبر هذا من أهم الأسباب التي تؤدي إلى توتر العلاقات. ومدى إمكانية مواجهة تلك التأثيرات، ومعالجة ما ترتب عليها من آثار حيث يشكل التسارع في تطوير وتوطيد العلاقات الإسرائيلية الأثيوبية بإصرار ورغبة من الدولتين المخاوف المصرية من نمو وتطور هذه العلاقة والتي تؤثر بالسلب على قضية مياه النيل والأمن القومي المصري . كما تتناول الدراسة عدة مشاكل أخرى ، مثل :

## دورية علمية محكمة- كلية الآداب- جامعة أسوان أكتوبر ٢٠٢٢

- ١- الانتهاكات الأثيوبية لحقوق مصر التاريخية في مياه النيل.
- ٢- تشعب العلاقات الأثيوبية الإسرائيلية واعتماد اثيوبيا على مثل هذه العلاقات على نحو يهدد الامن المائي المصري .

### أهمية الدراسة:-

ترجع أهمية دراسة (الموقف الاثيوبي لحقوق مصر في نهر النيل) كمحاولة لتتبع اسباب الموقف الاثيوبي المتعنت في الاعتراف بحقوق مصر التاريخية في مياه نهر النيل كما يوضح موقفها المتعنت في التفاوض مع مصر بشأن سد النهضة كما يوضح الوقوف على تطور العلاقات الأثيوبية الإسرائيلية والتعرف على العوامل المؤدية إلى ذلك التطور ، والعمل على مواجهتها.

وبحث الآثار المترتبة على العلاقات الأثيوبية الإسرائيلية ، والتي تنعكس بدورها على الأمن المائي المصري وعلى القضايا العربية القومية . من خلال ما قامت وتقوم به دولة إسرائيل من أطماع في مياه نهر النيل منذ بداية المشروع الصهيوني لهرتزل عام ١٩٠٣ م من إرادة التوطن بسيناء ، ولما باءت هذه المشروعات بالفشل قامت إسرائيل بالتدخل لدى بعض دول حوض النيل للضغط على مصر للحصول على مياه النيل وزعزعة أمنها القومي لأن النيل هو أمن مصر القومي وشريان حياتها .

### منهج الدراسة:-

لنتناول هذا الموضوع من كافة جوانبه المتشعبة كان لزاما علينا إتباع عدة مناهج لبحث الموضوع من كافة جوانبه وهي :

المنهج الوصفي: من خلال عرض لأهم المعاهدات الدولية المتعلقة بحوض النيل، وكذا عرض لأهم القواعد والمبادئ في القانون الدولي المتعلقة باستخدام المجاري المائية في أغراض غير الملاحة، وأخيرا وصف طبيعة العلاقة الإسرائيلية الأثيوبية من خلال ارقام تم نشرها في وزارة الخارجية الإسرائيلية وغيرها من المصادر والمراجع.

**المنهج التطبيقي:** والذي نهدف من ورائه الى التوصل الى حلول يمكن تطبيقها في مواجهة الهيمنة الاثيوبية دون مراعاة لمبادئ قواعد القانون الدولي.

#### أهداف الدراسة:-

تهدف الدراسة إلى طرح الفروض التالية للمناقشة :

❖ ان أثيوبيا تستخدم مياه نهر النيل كسلاح سياسي للضغط علي مصر والسودان.  
❖ دوافع كل من اثيوبيا وإسرائيل في الحفاظ على علاقة كل منهما مع الاخر منذ بداية تأسيس دولة إسرائيل وحتى الان، رغم تقطع هذه العلاقة وسريتها في بدايتها.

❖ هناك دور لإسرائيل في حوض النيل، الأمر الذي قوض الهيمنة المصرية بداية من توقيع بعض دول المنبع على اتفاقية عنثيبي ٢٠١٠.

❖ السعي الدائم لإسرائيل في التدخل والسيطرة على دول حوض النيل وخاصة اثيوبيا، مستغلة في ذلك حاجة دول حوض النيل وخاصة اثيوبيا الى التنمية التي وفرتها لهم إسرائيل سواء عن طريق الدعم المباشر أو تقديم دراسات للمساعدة في سبيل تحقيق ذلك.

أسباب الدراسة:-

تأتي دراسة ( الموقف الاثيوبي لحقوق مصر في نهر النيل ) كمحاولة لتتبع اسباب الموقف الاثيوبي المتعنت في الاعتراف بحقوق مصر التاريخية في مياه نهر النيل كما يوضح موقفها المتعنت في التفاوض مع مصر بشأن سد النهضة كما يوضح الوقوف على تطور العلاقات الأثيوبية الإسرائيلية والتعرف على العوامل المؤدية إلى ذلك التطور ، والعمل على مواجهتها.

#### خطة الدراسة:-

قسم الباحث دراسته (الموقف الاثيوبي لحقوق مصر في نهر النيل) كما يأتي:

- ❖ المبحث الأول: التعريف بحقوق مصر التاريخية
- ❖ المبحث الثاني: الموقف الاثيوبي لحقوق مصر التاريخية
- ❖ المبحث الثاني: الانتهاكات الاثيوبية لحقوق المصرية حتى بناء سد النهضة

## المبحث الأول

### التعريف بحقوق مصر التاريخية

لقد مرت دول حوض النيل بثلاث مراحل في استغلالها لمياه النيل عبر التاريخ:

- المرحلة الأولى كانت تستند إلى الحق المكتسب لدول الحوض في الاستفادة من مياه النيل، وكانت مشكلتها جميعاً في كيفية التحكم في فيضان النيل في مواسم معينة ، وكان عدد السكان طبيعياً والزراعة هي الحرفة الرئيسية التي تعتمد أساساً على نهر النيل، ولم تكن هناك مشكلة في ندرة المياه أو النزاع بشأنها<sup>(١)</sup>.
- المرحلة الثانية كانت في الفترة الاستعمارية عندما وقعت دول الحوض تحت السيطرة الأوروبية منذ احتلال مصر ١٨٨٢ حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، والسمة العامة لهذه المرحلة أن الاستعمار البريطاني قد ركز على مصر والسودان وعلى محصول القطن في البلدين. وان مشاريع الري والسدود قد بدأت للتحكم بمياه الفيضان بهدف الحفاظ على مصالح بريطانيا في هذه المنطقة.
- المرحلة الثالثة بدأت بعد رحيل الاستعمار، واستقلال دول حوض النيل بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت مرحلة جديدة حيث زيادة عدد السكان، وزيادة الحاجة إلى المياه، واختلاف أنظمة الحكم وايدولوجياته، ودخول المسألة المائية لنهر النيل كقضية في سياسات تلك الدول الاقتصادية بعد الإرث الاستعماري الطويل، وكون النيل مورد المياه الرئيسي والأساسي لدول حوضه. من هنا بدأت المشكلات بشأن مياهه، ولعبت التقلبات السياسية في دول الحوض دوراً في عدم الوصول الى اتفاق للتنسيق والتعاون بين دوله<sup>(٢)</sup>.

وفي جميع المراحل السابقة كانت مصر – ومازالت – تعتمد على مصدر وحيد لا غنى عنه للمياه هو نهر النيل الذي يكاد يشكل حوالى ٩٩% من مصادر مصر من المياه العذبة. أي ان أمن مصر القومي يعتمد على ذلك النهر دون نزاع سواء للشرب

---

(١) عبد الملك خلف التميمي: المياه العربية التحدي والاستجابة، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٧.

(٢) نفس المرجع السابق، ص ١٦٨.

أو للزراعة أو المواصلات أو غيرها من الأعمال الاقتصادية الأخرى - حيث أن اعتماد الإنسان المصري على نهر النيل بالكامل سيظل كما هو طالما استمر نهر النيل المصدر الوحيد للمياه<sup>(١)</sup>. ويظهر هذا في جميع المعاهدات والاتفاقيات الدولية الموقعة بين مصر ودول حوض النيل، سواء في فترة الاستعمار أو بعد الاستقلال، ولذلك فإن الباحث سيعرض لأهم هذه المعاهدات الموقعة بين مصر ودول حوض النيل، وهي كما يلي:

أ - المعاهدات والاتفاقيات الموقعة في فترة الاستعمار:-

أولاً: الاتفاقيات الموقعة نيابة عن مصر والسودان

١- بروتوكول ١٥ أبريل ١٨٩١:-

بدأت الإدارة الاستعمارية البريطانية لمصر من عام ١٨٨٢<sup>(٢)</sup>. وبين عامي ١٨٨٢ و ١٨٨٥ احتلت إيطاليا موانئ (عصب وماسافا) على البحر الأحمر كجزء من الجهود المبذولة لتحقيق طموحاتها الإقليمية في إفريقيا. بحلول عام ١٨٩٠، احتلت إيطاليا كل إريتريا نتيجة لاتفاق مع ملك إثيوبيا منليك<sup>(٣)</sup>.

لهذا تم التوقيع على بروتوكول روما في ١٥ أبريل ١٨٩١ بين بريطانيا العظمى وإيطاليا، لتحديد مناطق نفوذ بلدانهم في شرق إفريقيا. في ذلك الوقت، تمرد السودان على الحكم الخديوي، تحت قيادة السوداني المتدين المهدي، الذي نجح في إقامة حكومة مستقلة في كل السودان تقريباً. في ظل هذه الظروف، وافقت بريطانيا العظمى، التي كانت جاهزة لاحتلال مصر، على السماح لإيطاليا باحتلال جزء من الأراضي التي كانت تحتلها مصر سابقاً، ولكن كان هذا الاحتلال مؤقتاً إلى أن تصبح الحكومة المصرية في وضع يسمح لها بإعادة تأكيد سيطرتها. حكم المناطق

---

(١) علاء الحديدي: السياسة الخارجية المصرية تجاه نهر النيل، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٤ سنة ١٩٩١، ص ١٢٠.

(٢) الشاطر بصيلي عبد الجليل: معالم تاريخ السودان وادي النيل - من القرن العاشر الى القرن التاسع عشر الميلادي، مكتبة الشريف الاكاديمية، السودان، ٢٠٠٩، ص ٢٥٢.

(3) Nurudeen Babatunde Akinyemi: op.cit., p. 93.

المتمردة. خلال هذا الاحتلال المؤقت وافقت الحكومة الإيطالية ، في حالة نجاحها في احتلال الأجزاء المذكورة في الاتفاقية هي إثيوبيا على: (عدم البناء على نهر عطبرة أي منشآت من شأنها تعديل تدفقه إلى النيل).<sup>(١)</sup>

## ٢- اتفاقية ١٥ مايو ١٩٠٢:-

بعد هزيمة إيطاليا عام ١٨٩٦ ، وقعت إثيوبيا عددًا من المعاهدات مع القوى الأوروبية التي تعترف بالسيادة الإثيوبية. وقعت بريطانيا وإثيوبيا اتفاقية حدودية في ١٥ مايو ١٩٠٢ في أديس أبابا. في المادة ٣ من الاتفاقية ، وافق الملك منليك على: (عدم إنشاء أو السماح بالبناء ، أي أعمال عبر النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوبات، والتي من شأنها أن توقف تدفق مياههم إلى النيل ، إلا بالاتفاق مع حكومة جلالة بريطانيا وحكومة السودان).<sup>(٢)</sup> وتشكل هذه الاتفاقية، أساسا مهما للعلاقات المائية بين إثيوبيا من جهة وبين مصر والسودان من جهة أخرى<sup>(٣)</sup>.

إن أهمية هذه الاتفاقية ترجع الى اعتبارها إعلاناً عن موقف الدول المشاطئة لنهر النيل أكثر أهمية بكثير من تلك التي كانت في عام ١٨٩١. حيث كانت كل من الحبشة وبريطانيا العظمى تتصرفان بصفتهم دولتين على ضفاف النهر. كما يشار إلى حكومة السودان في المعاهدة على أنها طرف متميز في الالتزام الذي يقع على عاتق مينليك. ولهذا أصبح هذا الالتزام يُعرف باسم الالتزام القياسي منذ ظهوره في جميع الاتفاقيات<sup>(٤)</sup>.

## ٣- اتفاقية ١٩٠٦ بين (بريطانيا وفرنسا وإيطاليا):-

بحلول عام ١٩٠٦، تم الخلط مرة أخرى في مسألة مناطق النفوذ والاستيطان الحدودي. حيث وجدت فرنسا صعوبة في الاستمرار في بناء خط سكة حديد من شأنه

---

(1) Sayed Mohamed Hosni: LEGAL PROBLEMS OF THE DEVELOPMENT OF THE RIVER NILE, A dissertation in the Department of Government submitted to the Faculty of the Graduate School of Arts and Science in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy at New York University, 1957, p.75.

(2) Nurudeen Babatunde Akinyemi: op.cit., p. 94.

(٣) احمد السيد النجار: مياه النيل القدر والبشر، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٩.

(4) Sayed Mohamed Hosni: op.cit., p.79.

## دورية علمية محكمة- كلية الآداب- جامعة أسوان أكتوبر ٢٠٢٢

أن يتعدى على مجال النفوذ البريطاني في إثيوبيا. كما جاءت المزيد من الصعوبات من مينليك الذي وقف في وجه أي تنازل لأي من القوى المتنافسة<sup>(١)</sup>. كما كانت بريطانيا العظمى في إثيوبيا تعمل بشكل أساسي على حماية منابع النيل الموجودة هناك<sup>(٢)</sup>.

وفي ديسمبر عام ١٩٠٦، وقعت بريطانيا وفرنسا وإيطاليا اتفاقا في لندن بشأن الحبشة (إثيوبيا)، تضمن في البند الرابع منه، موافقة الدول الثلاث على العمل معا لتأمين مصالح بريطانيا العظمى ومصر في حوض النيل، وعلى الأخص تأمين وصول مياه النيل الأزرق وروافده إلى مصر<sup>(٣)</sup>.

### ٣- اتفاقية لندن ١٩٠٦م بين بريطانيا والكونغو:-

كانت هذه الاتفاقية التي وقعها بريطانيا العظمى في مايو ١٩٠٦ مع الملك ليوبولد الثاني ، ملك دولة الكونغو المستقلة<sup>(٤)</sup>. وقد حاولت بريطانيا من خلال هذا الاتفاق تثبيط الجهود البلجيكية لتوسيع نطاق نفوذها حتى حوض أعالي النيل من وسط إفريقيا. في اتفاقية بين بريطانيا العظمى و دولة الكونغو المستقلة، الموقعة في لندن في ٩ مايو ١٩٠٦<sup>(٥)</sup>، وبموجبها تتعهد دولة الكونغو بألا تقيم أو تسمح بإقامة أية

---

(1) Sayed Mohamed Hosni: op.cit., p.82.

(٢) من الواضح أن الهدف الرئيسي للاتفاق الثلاثي الأطراف لعام ١٩٠٦ هو تعيين حدود مناطق نفوذ الأطراف الثلاثة المتعاقدة ، بريطانيا العظمى وإيطاليا وفرنسا ، في إثيوبيا. اتفقت القوى الثلاث على أن نيتها كانت الحفاظ على سلامة إثيوبيا والوضع الراهن للحدود بين مناطق نفوذها على النحو المنصوص عليه في اتفاقيتي ١٨٩١ و ١٨٩٤. للمزيد انظر:

Sayed Mohamed Hosni: op.cit., p.83.

(٣) احمد السيد النجار: مياه النيل القدر والبشر، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٩.

(٤) كان هذا الاتفاق ، مثل الاتفاقيين السابقين ، معنياً بشكل أساسي بتسوية الحدود بين القوى الأوروبية المتنافسة. في عام ١٩٠١ ، تقدم المبشرون البلجيكيون من دولة الكونغو الحرة وأنشأوا موانئ محصنة في تقسيم النيل والكونغو في ولاية بحر الغزال. للمزيد انظر:

Sayed Mohamed Hosni: op.cit., p.80.

(5) Nurudeen Babatunde Akinyemi: op.cit., p. 94.

## دورية علمية محكمة- كلية الآداب- جامعة أسوان أكتوبر ٢٠٢٢

منشآت قرب أو على نهر سيميليكى أو نهر آيسانجو يكون من شأنها التأثير على كمية المياه التي تصب في بحيرة ألبرت إلا بالاتفاق مع حكومة السودان<sup>(١)</sup>.

### ٤- المذكرات المتبادلة بين بريطانيا وإيطاليا عام ١٩٢٥

في عام ١٩٢٥، كانت بريطانيا تسعى للحصول على مساعدة إيطاليا للحصول على امتياز من إثيوبيا على بحيرة تانا، واحتاجت إيطاليا إلى دعم بريطانيا للحصول على امتياز من إثيوبيا لبناء خط سكة حديد من إريتريا إلى أرض الصومال الإيطالية. لتحقيق هذه المصالح توصلوا إلى اتفاق من خلال تبادل الأوراق. في هذا التبادل الإيطالي. اعترفت الحكومة بالحقوق المائية السابقة لمصر والسودان، ولم تشرکہا في البناء على منابع أو روافد النيل الأزرق أو الأبيض، أي عمل يمكن أن يعدل بشكل معقول تدفقها إلى النيل الرئيسي<sup>(٢)</sup>.

### ثانيا: الاتفاقيات الموقعة بين مصر ودول حوض النيل:-

#### ١- اتفاقية ١٩٢٩ بين مصر وبريطانيا نيابة عن السودان(٣)

تعتبر هذه الاتفاقية أول اتفاقية تتناول تقاسم وتخصيص مياه النيل في عام ١٩٢٩ بين السودان ، ممثلة في بريطانيا العظمى في ذلك الوقت ، ومصر. خصصت الاتفاقية ٤٨ مليار متر مكعب من المياه لمصر و ٤ مليارات للسودان<sup>(٤)</sup>. وقد بدأ بناء سد سنار في عام ١٩١٩ واكتمل في عام ١٩٢٥ ، على النيل الأزرق لري مزرعة

---

(١) هالة السيد الهلالي: الامن المائي المصري، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٦.

(2) Yoseph Endeshaw: A Legal Regime for the Nile Basin: The Relationship Between the Principles of Equitable Utilization and no Significant Harm, A Thesis Submitted to the Faculty of Graduate Studies in Partial Fulfilment of The Requirements for the Degree of Master of Laws Faculty of Law Calgary, Alberta August, 2003, P.27.

(٣) بعد استقلال السودان بدأت مصر والسودان محادثات في عام ١٩٥٢ حول تنظيم المياه وتوزيعها في سياق نظام قانوني جديد لنيل النيل. أدت هذه المحادثات في النهاية إلى اتفاقية مياه النيل لعام ١٩٥٩ التي حلت محل اتفاقية عام ١٩٢٩. للمزيد أنظر:

Nurudeen Babatunde Akinyemi: op.cit., p. 101.

(4) Youssef M. Hamada: The Grand Ethiopian Renaissance Dam, op.cit, p.16.

## دورية علمية محكمة- كلية الآداب- جامعة أسوان أكتوبر ٢٠٢٢

القطن المخطط لها في الجزيرة في السودان. بعد اغتيال الحاكم البريطاني للسودان (السير لي ستاك) في الخرطوم عام ١٩٢٤، هددت بريطانيا بزيادة مخزون المياه في سنار كرد انتقامي ، وبالتالي خفض مناسيب المياه المتدفقة إلى مصر<sup>(١)</sup>. كما يعد هذا الاتفاق علامة بارزة في تاريخ نهر النيل وذلك للأسباب التالية:

١. تحريم إقامة أي مشروعات من أي نوع على نهر النيل أو روافده أو البحيرات التي تغذيها إلا بموافقة مصر، وبصفة خاصة إذا كانت ستؤثر على كمية المياه التي تصل إلى مصر أو تاريخ وصولها لمصر.
٢. أكد الاتفاق على مبدأ التوزيع المنصف<sup>(٢)</sup>.

### ٢- اتفاقية ١٩٤٩ بين بريطانيا ومصر بشأن سد أوين في أوغندا:-

جاء اتفاق ٣١ مايو سنة ١٩٤٩ ، الخاص بالتخزين على بحيرة فيكتوريا وإنشاء خزان أوين على مخرج نيل فيكتوريا. بحيث يتيح التخزين في البحيرة، في حدود ثلاثة أمتار . وأن تبنى البوابات بحيث تسمح لأقصى الحدود المطلوبة للتدفق بالمرور، عندما ينخفض منسوب البحيرة إلى ادناه. وتتعهد حكومة أوغندا ألا تزداد سعة الخزان بحيث يتطلب تشغيلها ما يزيد على التدفق الطبيعي لمياه النهر، دون أن يجرى مسبقا تشاور بين حكومتينا ، طبقا لتعهد حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة ، بمقتضى المذكرات المتبادلة بشأن استخدام مياه نهر النيل في ٧ مايو سنة ١٩٢٩<sup>(٣)</sup>.

وتقضي هذه الاتفاقية بأن تقوم مصر وعلى نفقتها الخاصة بإنشاء سد تخزيني في موقع (أوين) عند مخرج النيل الاستوائي من بحيرة فكتوريا، لرفع منسوب البحيرة وتوليد طاقة كهربائية لمصلحة أوغندا، وكان ذلك اعترافاً من أوغندا بحقوق مصر في مياه النيل<sup>(٤)</sup>. وقد تم الانتهاء من بناء السد عام ١٩٥٤ ، عند منفذ بحيرة

(1) Nurudeen Babatunde Akinyemi: op.cit., p. 96.

(٢) هالة السيد الهلالي: الامن المائي المصري، مرجع سبق ذكره، ص١٠٦.

(٣) عبد التواب عبد الحي: النيل والمستقبل – رحلة فريدة معه ترصد ما جرى له ولمنابعه الاستوائية والاثيوبية، الطبعة الأولى، مركز الاهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٨، ص٢٤٧.

(٤) عايدة العلي: السودان والنيل، مرجع سبق ذكره، ص٢٠.

## دورية علمية محكمة- كلية الآداب- جامعة أسوان أكتوبر ٢٠٢٢

فيكتوريا في جينجا ، أوغندا. وكجزء من اتفاقية بناء السد ، وتماشياً مع متطلبات اتفاقية عام ١٩٢٩ ، فقد تقرر أن يتمركز مهندس مصري في موقع السد لتنظيم تصريف المياه من خلاله ، والتأكد من إمدادات المياه لمصر<sup>(١)</sup>.

ب – المعاهدات والاتفاقيات الموقعة بعد الاستقلال:-

### ١- اتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان

إن التوقيع على اتفاقية عام ١٩٥٩ بين السودان ومصر خصص لهم بالفعل ٩٠ ٪ من مياه النيل. وقد نجحت الاتفاقية أيضاً في اختيار السودان ليصبح تحالفاً دائماً مع مصر يضمن أن يتفاوضوا بشكل مشترك في حالة أي مطالبات مستقبلية بشأن المياه من قبل دول حوض النيل الأعلى. كما استهدف اتفاق ١٩٥٩ بشكل خاص دمج السودان في سياسة النيل المصرية وإضفاء الشرعية على الحقوق التاريخية لمصادر مياه النيل. كما عملت الاتفاقية على منع استخدام النيل في المنبع وبالتالي احتوائه على طموحاته الهيدروليكية. ويمكن اعتبار اتفاقية عام ١٩٥٩ ركيزة أساسية لاستراتيجية الاحتواء التاريخية لمصر ، حيث لا تزال البنود المنصوص عليها في هذه الاتفاقية حجر الأساس للموقف المصري من النيل اليوم<sup>(٢)</sup>. وقد تضمنت هذه الاتفاقية البنود الآتية:

١. حدد متوسط التدفق السنوي للنهر بـ ٨٤ مليار م والكمية المتبخرة بـ ١٠ مليارات م والباقي ب ٧٤ مليار م عائدة للتقسيم. وقد حصلت مصر على مجموع قدره ٥٥,٥ مليار م<sup>٣</sup> وحصل السودان على ١٨,٥ مليار م<sup>٣</sup> / السنة .
٢. في حال زيادة المعدل السنوي للتدفق على الكمية المحددة في النقطة الأولى يتقاسم الطرفان الزيادة بالتساوي، وفي حال وجود نقصان واضح في التدفق فيوضح ذلك بمجلس تقني.

(1) Nurudeen Babatunde Akinyemi: op.cit., p. 100.

(2) Frezer Getachew Haile: op.cit., p.43.

## دورية علمية محكمة- كلية الآداب- جامعة أسوان أكتوبر ٢٠٢٢

٣. نظراً لأن السودان لا يتبع امتصاص الكثير من المياه وتخزينها في تلك الأوقات تضمنت الاتفاقية دينا للسودان على مصر ما يعادل ١,٥ مليار م<sup>٣</sup> سنويا بداية من عام ١٩٧٧.

٤. أي تحويل لأي مشروع يقود إلى زيادة تدفق النهر (بعد قيام السد العالي) يجب أن يتم بالتساوي والزيادة في المياه توزع بالتساوي أيضا .

٥. ينشأ مجلس تقني دائم لبحث ودراسة اعتراضات وشكاوى الطرفين لدى الإخلال ببنود الاتفاقية وكذلك في حال حدوث تدفقات منخفضة غير متوقعة.

٦. توافق مصر على دفع ١٥ مليون جنيه مصري للسودان تعويضا للفيضان<sup>(١)</sup>.

### ويلاحظ على هذه الاتفاقية:

• اولاً: أنها اعادت التأكيد على حقوق مصر التاريخية في مياه النيل طبقاً لما قررته اتفاقية عام ١٩٢٩<sup>(٢)</sup>.

• ثانياً: أنها وضعت أطراً قانونياً أكثر شمولاً لتنظيم علاقات مصر والسودان لمسألة المياه<sup>(٣)</sup>.

• ثالثاً: تمكنت مصر بموجب اتفاق ١٩٥٩<sup>(٤)</sup> من رفع حصتها في مياه النيل إلى ٥٥,٥ مليار من الأمتار المكعبة، وزادت حصة السودان من ١٤,٥ مليار متر

---

(١) محمود الأشرم: اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص ٢٦٦.

(٢) عايدة العلي: السودان والنيل، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣.

(٣) ومن خلال هاتين الاتفاقيتين (١٩٢٩ ، ١٩٥٩) يتضح لنا أن هناك تنظيمًا قانونياً لاستغلال مياه نهر النيل، لكنه أشار فقط لمصر والسودان، وتجاهل بقية بلدان حوض النيل الأمر الذي أدى بهذه الدول إلى إثارة المطالبات وإن كانت بدرجات متفاوتة بنصيبها أو حصتها من مياه النيل على الرغم من اعتماد معظمها على مياه الأمطار في الزراعة . للمزيد أنظر: عايدة العلي: السودان والنيل، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤.

(٤) منذ عام ١٩٥٩ ، لم يتم توقيع أي اتفاقيات مهمة وملموسة بشأن استخدام مياه النيل باستثناء بعض الأطر الفنية والعامّة. في عام ١٩٦٧ ، تم توقيع اتفاقية مسح أرصاد جوية لبحيرات فيكتوريا وكيوجا وألبرت (المعروفة باسم هايدروميت Hydromet) بين مصر وكينيا والسودان وتنزانيا

## دورية علمية محكمة- كلية الآداب- جامعة أسوان أكتوبر ٢٠٢٢

مكعب لتصبح ١٨,٥. لقد كان ذلك الاتفاق حلا معقولا بين البلدين العربيين، لكن الاتفاق أثار حفيظة دول حوض النيل الأخرى، فبدأت تثير موضع حصصها من مياه النيل بين الحين والآخر<sup>(١)</sup>.

### ٢- اتفاقية ١٩٩٣ بين مصر وإثيوبيا:-

في اول يوليو ١٩٩٣ تم عقد اتفاق القاهرة بين الرئيس الاسبق حسني مبارك عن مصر، ورئيس الوزراء ميليس زيناوي عن إثيوبيا، حيث وضع هذا الاتفاق إطارا عاما للتعاون بين مصر وإثيوبيا لتنمية موارد مياه النيل، فقد نصت المادة الثامنة منه على أن: يتعهد الجانبان الموقعان على هذا الاتفاق على ان يجري التشاور والتعاون في المشروعات ذات الفوائد المشتركة، كتلك المشروعات التي تزيد من حجم تدفق مياه النيل، أو تقلل من المياه التي يخسرها النهر من خلال مشروعات التنمية الشاملة والمشاركة وتعهد الطرفان كذلك في أحد بنود ذلك الاتفاق على الامتناع عن أي نشاط يؤدي إلى إحداث ضرر بمصالح الطرف الآخر فيما يختص بمياه النيل، وكان مما اتفق عليه الجانبان أيضا إنشاء آلية ملائمة للتشاور حول الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، والعمل من اجل السلام والاستقرار في المنطقة، كما تعهدا بالعمل على تعزيز المصالح المشتركة بين دول حوض النيل، (ان تسعى مصر للحفاظ على الكيان السياسي لإثيوبيا - وذلك في ضوء الالتزام بميثاق الأمم المتحدة، وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، وإعلان لاجوس ١٩٨٠، ومبادئ القانون الدولي - كذلك تم الاتفاق على العمل على بحث مسائل مياه النيل إجمالاً بواسطة عدد من خبراء دول الحوض للتوصل إلى إطار من التعاون والتنمية المشتركة بين دول ذلك الحوض،

---

=وأوغندا ، بالإضافة إلى برامج الأمم المتحدة الإنمائية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية. أنشأت بوروندي ورواندا وتنزانيا منظمة إدارة حوض نهر كاجيرا في عام ١٩٧٧ وأصبحت أوغندا أيضاً عضواً في عام ١٩٨١. وبسبب عدم الاستقرار السياسي ونقص الموارد ، فشلت هذه المنظمة في تنفيذ أهدافها.

Yoseph Endeshaw: op.cit., P.34.

(١) عبد الملك خلف التميمي: المياه العربية التحدي والاستجابة، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٤.

## دورية علمية محكمة- كلية الآداب- جامعة أسوان أكتوبر ٢٠٢٢

ولعل سبب سعى إثيوبيا لعقد اتفاق ١٩٩٣ هو إيجاد صيغة من التفاهم السياسي، والاتفاق حول مياه النيل ربما ترضى مصر، وتمنع دعمها لإريتريا - التي كانت في خلافات وصراعات سياسية وعسكرية دائمة مع إثيوبيا - أو للمعارضة الاثيوبية في الداخل، وكان هدف إثيوبيا من وراء عقد الاتفاق أيضا تنفيذ مشروعات التنمية والسدود التي كانت تبغي إنجازها على الأنهار الاثيوبية المتجهة إلى نهر النيل<sup>(١)</sup>.

ومن الممكن إجمال اهم الملاحظات على الاتفاقية الاطارية ١٩٩٣ بين مصر وإثيوبيا في انها: أبرمت بين دولتين مستقلتين كاملتي السيادة هما مصر وإثيوبيا، مما يغلغ الباب على ما سبق ان اثارته إثيوبيا بشأن الاتفاقيات التي ابرمت بين مصر ودول اعالي النيل في العهد الاستعماري، لأن إرادة الطرفين قد انصرفت بموجب هذه الاتفاقية بشكل واضح ومباشر إلى الامتناع عن اي نشاط قد يؤدي إلى إحداث ضرر بمصالح الطرف الآخر يختص بمياه النيل، وهو الأمر الذي يعني آليا اعترف إثيوبيا الصريح بالحقوق التاريخية والمكتسبة لمصر في تلك المياه، وان الاتفاقية تفتح الباب امام اتفاق أعم واشمل في المستقبل يضم في إطاره كافة دول حوض النيل<sup>(٢)</sup>.

ومن خلال هذه الاتفاقية أبدى الطرف الإثيوبي رغبة في التفاهم مع دولتي المصب لاسيما مصر، فيما يتعلق بمسألة مياه النيل خلال النصف الثاني من تسعينات القرن الماضي، حيث صرح وزير الموارد المائية الإثيوبي آنذاك في ورقة بمؤتمر النيل المتعقد بالخرطوم عام ٢٠٠٢ بأن الموقف الإثيوبي قد تغير وأن إثيوبيا تخلت عن تمسكها بقاعدة السيادة المطلقة على المياه التي تتبع في أراضيها، وبدأ الاتجاه الإثيوبي يسير في إطار قاعدة الاقتسام المنصف والعادل<sup>(٣)</sup>.

### ثالثا - معاهدات حوض النيل في ميزان القانون الدولي:-

إن الاتفاقيات الدولية تشكل التزاماً علي عاتق الدولة وعلي إقليمها، ولا يؤدي انتقال السيادة علي الإقليم الي التحلل من هذا الالتزام، وهذا ما أكدته اتفاقية فيينا بشأن

(١) زكي البحيري: مصر ومشكلة مياه النيل أزمة سد النهضة، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٥.

(٢) زكي البحيري: مصر ومشكلة مياه النيل أزمة سد النهضة، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٦.

(٣) زكي البحيري، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٧.

التوارث الدولي في مجال المعاهدات عام ١٩٧٨، وهو ما يتفق مع نص المادة (٦٢) من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات عام ١٩٦٩، والتي قررت الا يجوز الاستناد إلي التغيير الجوهرى في الظروف كسبب لإنهاء المعاهدة أو الانسحاب منها إذا كانت من المعاهدات المنشئة للحدود، وعلي هذا فلا يجوز للدولة الجديدة الناشئة عن الاستقلال كما هو حال دول حوض النيل أن تحتج بأن واقعها الجديد يمثل تغييراً جوهرياً في الظروف يبرز لها انهاء العمل بالمعاهدات المتعلقة بالحدود والمرتبطة بها والتي سبق أن أبرمتها الدولة السلف<sup>(١)</sup>.

**ويلاحظ الباحث من خلال الاتفاقيات الموقعة بين مصر وغيرها من دول حوض النيل أنه:**

١ - لا توجد حتى الآن اتفاقية دولية تجمع الدول الإحدى عشرة المطلة على حوض نهر النيل تهتم بتنظيم استغلال مياه النهر والمحافظة عليه .

٢ - لا يوجد جهاز دولي - علي غرار اللجان الدولية النهرية الأوروبية - يتولى إدارة هذا النهر لصالح الدول المطلة عليه<sup>(٢)</sup>.

٣ - أن بعض هذه المعاهدات تتناول الوضع الإقليمي والجغرافي للدول المتعاهدة وهو ما يشكل قيوداً أو التزاماً على عاتق الدولة وعلي إقليمها لا يؤدي انتقال السيادة على الإقليم إلي التحلل منه<sup>(٣)</sup>.

٤ - أن الهدف الأعظم والمشارك لهذه الاتفاقيات السابقة كلها ألا تجرى أية أعمال أو إجراءات على النهر إلا بعد التشاور ، وفي حدود الالتزام بكميات المياه التي تصل لكل دولة؛ أي عدم الإضرار باي دولة من دول النهر من جراء استخدامها لمياه الحوض الموجودة بإقليمها؛ خاصة حقوق دول المصب مصر والسودان. ومن

---

(١) سمير عبد الملاك منصور: اتفاقيات حوض النيل في ضوء أحكام القانون الدولي، مجلة افاق افريقية، المجلد الحادي عشر، العدد التاسع والثلاثون، ٢٠١٣، ص ١١.

(٢) نادر شعبان أحمد البسيوني: السدود الأثيوبية وأحكام القانون الدولي العام، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٠٩.

(٣) سمير عبد الملاك منصور: اتفاقيات حوض النيل في ضوء أحكام القانون الدولي، مرجع سبق ذكره، ص ١١.

## دورية علمية محكمة- كلية الآداب- جامعة أسوان أكتوبر ٢٠٢٢

ثم تعد هذه الاتفاقيات سندا لمصر في الاحتفاظ بحصتها في المياه المتدفقة على هضاب ومنابع النيل الأبيض والأزرق وروافدهما. وأن بناء سد النهضة الأثيوبي وغيره من السدود على روافد منابع نهر النيل بغير التشاور مع دول المصب وموافقتها أمرا محظورا وفقا للقانون الدولي للمجري المائية الدولية<sup>(١)</sup>.

٥- إن الدول التي وقعت تلك الاتفاقيات - وهي من الدول الأوروبية التي كانت لها السيادة علي المستعمرات - قد وقعتها باسم الدولة أو الإقليم الأفريقي الخاضع لحكمها، وقواعد القانون الدولي تعترف بسريان مفعول تلك الاتفاقيات وفقاً لقواعد التوارث بين الدول، كما أن تلك الاتفاقيات تتفق مع المبادئ المستقرة في القانون الدولي كمبدأ الاعتراف بالحقوق التاريخية المكتسبة، ومبدأ وجوب التعاون والتشاور ومبدأ الإخطار المسبق<sup>(٢)</sup>.

### رابعاً - أهمية نهر النيل لمصر:-

لا تخفى علي أحد أهمية نهر النيل بالنسبة لمصر ليس فقط لأنه شريان حياة ومصدر شبه وحيد للماء ولكن أيضاً لأنه العنصر الأساسي لنشوء الحضارة المصرية ومن ثم بقاؤها واستمرارها وازدهارها علي مر العصور حتى إن (هيروdot) اعتبرها هبة النيل وهو أبلغ وأقصر وصف للعلاقة بين الدولة المصرية والنيل<sup>(٣)</sup>.

من هنا تعد مصر المثال التقليدي للعلاقة المتبادلة بين الانسان والنهر، فلا توجد دولة أخرى في العالم تعتمد فيها الحياة إلى حد كبير على مياه نهر واحد مثل مصر، لذلك كان حدود مصر الحقيقة طوال تاريخها هي الوادي ودلتا النيل، ففي هذه المساحة

---

(١) أكرم مصطفى الزغبى: بناء السدود على الأنهار الدولية وفقاً لقواعد القانون الدولي العام،

مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد ٦٣، أغسطس ٢٠١٧، ص ٨٨٨.

(٢) سمير عبد الملاك منصور: اتفاقيات حوض النيل في ضوء أحكام القانون الدولي، مرجع سبق ذكره، ص ١١.

(٣) أسامة عبد الرحمن: نهر النيل - أطماع وصراعات وحلول مقترحة، دار الزهور، الجيزة، الطبعة الأولى، ٢٠١٢، ص ٣٣.

فقط كان توجد كميات من المياه تكفى لسد احتياج السكان من الماء اللازم لاستمرار الحياة وانتاج الغذاء وري الأرض<sup>(١)</sup>.

ومن هنا فيإمكان الباحث أن يحدد اعتبارين يمكننا من خلالهما أن نقف على أهمية نهر النيل بالنسبة لمصر. هذان الاعتباران هما: الاعتبارات الامنية، والاعتبارات الاقتصادية، تتداخل فيما بينها العديد من الاعتبارات الأخرى اجتماعية وإنسانية وثقافية ... وغيرها بحيث يصعب علينا التمييز أو التفريق فيما بينها، أو حتى الاهتمام بأحدها دون الأخر. وذلك بسبب أهميتها بالنسبة للاستقرار السياسي والاجتماعي - الاقتصادي للدول.

اولا: الاعتبارات الأمنية لنهر النيل

إن مياه النيل بالنسبة لمصر مسألة امنية استراتيجية تتعلق بحياة مصر وشعبها، وبالتالي فإن أية محاولة من جانب أي من دول الحوض لتهديد نصيب مصر السنوي من المياه تعتبر عملا يمس بالأمن القومي المصري مباشرة<sup>(٢)</sup>، ومن هنا يمكن تعريف الأمن المائي بأنه: (وضع مستقر لموارد المياه يمكن الاطمئنان إليه، ويتحقق عندما تستجيب الموارد المتاحة من المياه للطلب عليها)، أي أن الأمن المائي يتوقف على طبيعة العلاقة بين المعروض من المياه والطلب عليها في فترة زمنية معينة،

---

(١) شيرين مبارك فضل الله: نهر النيل في العلاقات المصرية الاثيوبية (١٩٥٢ - ١٩٧٤)، مطبعة دار الكتب و الوثائق القومية، ٢٠١٤، ص ٥٢.

(٢) وهو ما أكاد عليه وزير الموارد المصرية السابق "محمود أبو زيد" بقوله: "مصر لن تسكت عن أية محاولة من شأنها الإضرار بمصالحها، ولدينا الكثير من أساليب الردع لمن يحاول حجز قطرة ماء من حصتنا السنوية"، ومع التسليم بأهمية هذا البديل باعتباره أحد البدائل المهمة لحماية هذا المورد الحيوي، فإن مصر من خلال هذا التصريح تؤكد استعدادها التام للمخاطرة بعلاقاتها الخارجية، مع دول الحوض من جهة ومع الدول الغربية من جهة ثانية وفي مقدماتها الولايات المتحدة الأمريكية. للمزيد أنظر: أشرف محمد كشك: السياسة المائية المصرية اتجاه دول حوض النيل، مرجع سابق، ص ١٨٧-١٨٦.

## دورية علمية محكمة- كلية الآداب- جامعة أسوان أكتوبر ٢٠٢٢

فيزيد وينقص حسب هذه العلاقة، أي أننا أمام طرفي معادلة: أولهما الإمداد، وثانيهما الاستخدام<sup>(١)</sup>.

والواقع أن مصر بلا نيل تكون جزءاً متمماً للصحراء الممتدة شرق الوادي وغربه، فبالرغم من أن مساحة مصر هي مليون كيلو متر مربع، إلا أن مصر المزروعة والعامرة بالسكان هي ذلك الشريط الضيق الذي يحيط بصفتي النيل في الوادي والدلتا، وباقي المساحة صحراء شاسعة غير مأهولة وغير منتجة، ويساهم نهر النيل بعد بناء السد العالي بنحو ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنوياً، في حين لا يزيد إسهام المياه الجوفية عن ٠,٥ مليار متر مكعب سنوياً<sup>(٢)</sup>.

ويمكن الوقوف على أهمية النيل الأمنية بالنسبة لمصر من خلال التعرف على الموقف المائي المصري الذي جاء حسب آخر أحصاء للجهاز المركزي للإحصاء لعام ٢٠٢١ كما يلي:

البيان	الكمية (مليار متر مكعب)
حصة مصر من مياه النيل	٥٥,٥
المياه الجوفية بالوادي والدلتا	٦,٧
تدوير مياه الصرف الزراعي	١١,١
تدوير مياه الصرف الصحي	١,٣
الامطار والسيول	١,٣
تحلية مياه البحر	٠,١
الاجمالي	٧٦

جدول رقم (١) الموقف المائي المصري لعام ٢٠٢١:-

(١) نسرين نصر الدين حسين: مشكلة المياه في مصر - الاسباب والحلول في اطار العلاقات مع

دول حوض النيل، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد ٦٤، ديسمبر ٢٠١٧، ص ٦٧٧.

(٢) شيرين مبارك فضل الله: نهر النيل في العلاقات المصرية الاثيوبية (١٩٥٢ - ١٩٧٤)، مرجع

سبق ذكره، ص ٥٣.

يتضح من خلال الجدول السابق أن مصر من الدول محدودة الموارد المائية، في الوقت الذي تنتمي فيه احتياجاتها المائية بصورة متسارعة نتيجة التزايد السكاني، مما أدى إلى دخولها في حد الفقر المائي، حيث تراجع نصيب الفرد من المياه خلال المائتي عام الماضية، من حوالي عشرين ألف متر مكعب/ سنة، ليصل إلى حوالي ٦٠٠ متر مكعب / سنة، علما بأن حد الفقر المائي يبلغ حوالي ١٠٠٠ متر مكعب/ سنة وهو الحد الأدنى للفرد في العالم<sup>(١)</sup>. وقد أكدت القيادات المصرية السياسية المتعاقبة على الاعتبار الأمني المتمثل في تهديد حياة المصريين من خلال نهر النيل الذي يعد أهم ركيزة تعتمد عليها مصر في وجودها، فهي بلد زراعي صحراوي ، تعتمد حياة الأمة المصرية بأكملها على مياه النهر. كما قال الرئيس أنور السادات في عام ١٩٧٨ ، نحن نعتمد في حياتنا على النيل ، لذلك أي شخص يهددنا بالنيل ، في أي لحظة ، فإننا لا نفكر إلا في حياتنا<sup>(٢)</sup>.

#### ثانيا: الاعتبارات الاقتصادية لنهر النيل

إن علاقة مصر الاقتصادية بالنيل تعد من الخصائص المميزة لهذا النهر، والتي ينفرد بها عن غيره من الأنهار الدولية الأخرى، وأن هذه العلاقة يمكن تحديدها من خلال الأمرين الآتيين:

- الأمر الأول: إن هذا النهر قد سيطر سيطرة كاملة على اقتصاد مصر وحياتها، وقد كان من أهم آثار هذه السيطرة الكاملة أن أصبحت قوة مصر السياسية تتناسب طرديا مع كمية المياه المتاحة لها، وبأن دخلها القومي يساوي دخلها المائي تقريبا؛ ذلك أن مصر تحصل على ٩٧% من الماء العذب عن طريق نهر النيل.

---

(١) مرفت حقي: المياه الجوفية في مصر الواقع ... وآفاق المستقبل، الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠١٦، موجود على الرابط التالي:

<https://www.sis.gov.eg/Story/117611?lang=ar>

(2) Youssef M. Hamada: The Grand Ethiopian Renaissance Dam, op.cit., p.15.

- الأمر الثاني: أن مصر لا يوجد على إقليمها أي من منابع النيل، مما جعلها دائماً في علاقة خاصة مع باقي دول حوض النيل التي يوجد بها منابعه، أو التي يمر بها لمسافات طويلة قبل أن يخترق الحدود المصرية<sup>(١)</sup>. كما أنه بدون الحصول على المياه، فإن تحقيق أقصى قدر من التنمية البشرية والاقتصادية وحمايتها أمر صعب ، إن لم يكن مستحيلاً<sup>(٢)</sup>. هذه الاستحالة تأتي لأن النيل يشكل أهمية كبرى في اقتصاديات دول حوض النيل، ففي مجال الزراعة يعتمد المزارعون في كل دول حوض النيل على مياهه من أجل ري محاصيلهم. ومن أشهر هذه المحاصيل: القطن، القمح، قصب السكر، البلح، البقوليات، والفواكه الحمضية<sup>(٣)</sup>.

---

(١) شيرين مبارك فضل الله: نهر النيل في العلاقات المصرية الاثيوبية (١٩٥٢ - ١٩٧٤)، مرجع سبق ذكره، ص ٥٢-٥٣.

(٢) منطقة حوض النيل ، والتي تتناول قضايا الفقر والنمو السكاني وتآكل التربة والتدهور البيئي وتغير المناخ. تعتبر مياه نهر النيل ذات أهمية كبيرة للصراع المتطور بين إحدى عشر دولة على ضفاف النهر: كينيا ، السودان ، جنوب السودان ، بوروندي ، إريتريا (وضع مراقبة) ، جمهورية الكونغو ، رواندا ، أوغندا ، تنزانيا ، إثيوبيا ، ومصر. للمزيد أنظر:

Youssef M. Hamada: The Grand Ethiopian Renaissance Dam, op.cit., p.5.

(٣) أسامة عبد الرحمن: نهر النيل - أطماع وصراعات وحلول مقترحة، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢.

## المبحث الثاني

### الموقف الاثيوبي لحقوق مصر التاريخية

منذ عدة قرون دارت الاساطير حول قدرة اباطرة؛ الحبشة على تحويل مياه، النيل عن مصر وفي العصور الوسطى زاد الاعتقاد بين حكام الامبراطورية المسيحية في اثيوبيا ، وبين حكام العالم الإسلامي والعالم المسيحي الغربي بقدرة حكام الحبشة على تحويل مياه النيل . وقد اهتمت القوى الأوروبية بهذه الفكرة واستغلتها بحيث اصبح هناك تراث فكري ديني وثقافي يجعل من اثيوبيا مصدرا دائما لتهديد مصر عن طريق مياه النيل . هذا الفكر دعمته السياسة الخارجية المصرية في فترتي الستينات والسبعينات. ففي الستينات ساعدت مصر الحركة الارتيرية وشجعت فكرة الصومال الكبير وطالبت مسلمي اثيوبيا بالثورة حتى تضعف من قوة اثيوبيا وتمنعها من استخدام مياه النيل مما يضر بمصر وذلك أثناء معارضة اثيوبيا لبناء السد العالي. (١) كما تساهم إثيوبيا ، عبر النيل الأزرق ونهرى عطبرة والسوبات ، بحوالي ٨٥٪ من التدفق الطبيعي السنوي ، بينما يساهم النيل الأبيض في الامداد الطبيعي والذي ينشأ في هضبة البحيرات الاستوائية (بوروندي ورواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا)<sup>(٢)</sup>، وقد ارتكزت اطماع أثيوبيا التوسعية على ثلاثة محاور:

- **المحور الأول:** (اتسم بنزعة استفزازية) وهو التكرار للاتفاقيات المبرمة بين دول حوض النيل والضامنة حقوق مصر والسودان التاريخية بمياه هذا النهر الحيوي.

---

(١) ياسر على هاشم: الابعاد السياسية والقانونية والاقتصادية لأزمة المياه، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٤ سنة ١٩٩١، ص١٥٢.

(2) Abdelazim M. Negm: The Nile River, Springer International Publishing, 2017, p.9.

• **المحور الثاني:** التوسع ببناء السدود على روافد النيل الأزرق، بقصد خفض كمية المياه الهابطة الى السودان ومصر متبعة الطريقة ذاتها التي تلجأ إليها تركيا حالياً بشأن دجلة والفرات<sup>(١)</sup>.

• **المحور الثالث :** رفض التعاون والتنسيق مع سائر دول حوض النيل، وعدم السماح بإجراء أية رقابة هيدرولوجية على روافد النيل الأثيوبية<sup>(٢)</sup>.  
كما تسعى أثيوبيا لرفض الهيمنة الهيدرولوليتكية على النظام الإقليمي لحوض النيل بمعنى ترصد الهيمنة الهيدروليتكية إلى هيمنة هيدروليتكية وهيدرواستراتيجية وحجة أثيوبيا في تلك الهيمنة والسيطرة تتمثل فيما يلي :

١. أن ٣٣,٢% من مساحة الدولة الأثيوبية تقع في نطاق الحيز الجغرافي لحوض النيل

٢. أن ١١,٧% من إجمالي حوض النيل يقع في الأراضي الأثيوبية،

٣. أن المرتفعات الإثيوبية تستقطب حوالي ٣٥,٥% من إجمالي حجم الهطول المطري على حوض النيل (حوالي ٥٩٠ مليار م<sup>٣</sup>) سنويا من إجمالي الهطول المطري المقدر ١٦٦١ مليار م<sup>٣</sup> سنويا.

وتتقسم دول منابع النيل فيما يتعلق بالصراع حول الاتفاقيات التاريخية في حوض النيل ، إلى فئتين:

• **الفئة الأولى:** تتدرج تحتها أربع دول من دول منابع النيل، وهي اريتريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وبورندي، وهي ليس لها مواقف رافضة أو اتجاهات مناوئة للحقوق المصرية والسودانية في المياه، كما لم ينكر أي منها اتفاقيات مياه النيل السابقة على استقلالها<sup>(٣)</sup>.

---

(١) عايدة العلي: السودان والنيل، مرجع سبق ذكره، ص ٢١.

(٢) نفس المرجع السابق، ص ٢٢.

(٣) ويفسر بعض المحللون مواقف تلك الدول استناداً إلي ضعف اعتمادها علي مياه النيل كمصدر من مصادر مواردها المائية ، فضلا عن نقص الخبرات في المجال الهيدروليكي ، ومن ثم ، عدم قدرتها علي خوض مفاوضات ناجحة في مواجهة مصر والسودان ، إضافة إلي حرص هذه الدول علي كسب الدعم المصري إقليمياً ودولياً ، ناهيك عن عدم استقرار الوضع السياسي بتلك الدول.

• **والفئة الثانية:** فئة الرفض والمطالبة بالتغيير وتترجمها أثيوبيا بالإضافة الى كينيا وتنزانيا وهي الدول التي تدعو باستمرار الى بطلان الاتفاقيات السابقة كونها تنقص من سيادتها ، إضافة إلي ما فرضته التغيرات الاقتصادية والسياسية من ضغوط علي تلك الدول يدفعها لتبني سياسات أكثر تشدداً<sup>(١)</sup>.

من خلال هذه الحقائق السابقة فإن الباحث يرى أن أثيوبيا تسعى إلى التحول من الهيمنة الهيدروليكية إلى الهيمنة الهيدروليتكية والهيدرواستراتيجية على النظام الإقليمي لنهر النيل<sup>(٢)</sup>. وهذا ما سيعرض له الباحث من خلال مواقف اثيوبيا من كافة المعاهدات والاتفاقيات الموقعة مع مصر بخصوص نهر النيل سواء تلك التي كانت موقعة في عهد الاستعمار، أو الموقعة بعهد الاستقلال.

#### ١- الموقف الاثيوبي من الاتفاقيات الموقعة في عهد الاستعمار

في ١٩٥٦/٢/٢٦ أعلنت إثيوبيا في جريدتها الرسمية (اثيوبيان هيرالد) أنها سوف تحتفظ لاستعمالها الخاص مستقبلا بموارد النيل وتصرفاته في الإقليم الإثيوبي، أي ٨٦ % من إيراد النهر بأكمله. وقد وزعت مذكرة رسمية على جميع البعثات الدبلوماسية في القاهرة تضمنت احتفاظها بحقها في استعمال موارد المياه النيلية لصالح شعب إثيوبيا بغض النظر عن درجة استعمال الدول المستفيدة الأخرى من هذه المياه أو مدى سعيها وراءها<sup>(٣)</sup>.

ويبدو أن أثيوبيا تنهج النهج التركي نفسه فيما يتعلق بالمياه وعلاقتها بدول الجوار، فهي تملك مصادر مياه النيل الرئيسية، ولذلك تشعر أنها تتحكم بأغلب مياهه، ولا

---

=لمزيد أنظر: رشا عطوة عبد الحكيم: العلاقات المائية بين مصر ودول حوض النيل، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس ، كلية التجارة بالإسماعيلية، ملحق المجلد السابع، ٢٠١٦، ص٦٩.

(١) رشا عطوة عبد الحكيم: العلاقات المائية بين مصر ودول حوض النيل، مرجع سبق ذكره، ص ص٦٩-٧٠.

(٢) هالة السيد الهلالي: الامن المائي المصري، مرجع سبق ذكره، ص١٠٨.

(٣) سامر مخيمر، وخالد حجازي: أزمة المياه في المنطقة العربية - الحقائق والبدائل الممكنة، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٠٩، الكويت، ١٩٩٦، ص ص٩١-٩٢.

## دورية علمية محكمة- كلية الآداب- جامعة أسوان أكتوبر ٢٠٢٢

تعاني مشكلة في كمية المياه، وترى أن من حقها التصرف في المياه في أراضيها بدون التنسيق مع الآخرين، لأن ذلك كما تعتقد حق لها، وفي حدود سيادتها الوطنية<sup>(١)</sup>.

وطبقا لذلك لم تعترف إثيوبيا بأي من الاتفاقيات الموقعة من قبل مثل (اتفاقية ١٩٠٢ مع المملكة المتحدة) أو من قبل قوى أخرى نيابة عنها. وتستند إثيوبيا في رفضها الاعتراف بهذا الاتفاقيات والمعاهدات الى امرين:

• الأول: إن الاتفاقيات الموقعة نيابة عن إثيوبيا من قبل إيطاليا وبريطانيا العظمى في عامي ١٨٩١ و ١٩٢٥ ، وإيطاليا وفرنسا وبريطانيا العظمى في عام ١٩٠٦ ، لا يمكن أن تلزم إثيوبيا ، حيث لم يكن للأطراف الحق في إبرام اتفاقيات نيابة عن إثيوبيا. حيث إن إثيوبيا كانت دولة مستقلة في وقت توقيع هذه الاتفاقيات، وقد تأكد ذلك في المذكرة الدبلوماسية لعام ١٩٥٧، وبعد ذلك تشير بوضوح إلى أنها لم تعد تعتبر اتفاقية عام ١٩٠٢ مع بريطانيا العظمى سارية.<sup>(٢)</sup>

• الثاني: التعامل مع ملف مياه النيل من خلال (مبدأ نيريري)<sup>(٣)</sup> و الذي ذهب إلى أن الدولة المستقلة غير ملزمة بما سبق للدولة الاستعمارية توقيعها من معاهدات، الامر الذي أدى الى اتساع حجم الهوة بين رؤية دول المصب (مصر و السودان)، ودول المنبع (الأغلبية) والتي تطالب بقواعد جديدة لتوزيع مياه النيل، فتعتبر الدول الإفريقية أن هذه الاتفاقيات عديمة الجدوى أو ملغاة، حيث تم توقيعها في ظل الحكم الاستعماري<sup>(٤)</sup>.

---

(١) عبد الملك خلف التميمي: المياه العربية التحدي والاستجابة، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٢.

(2) Yoseph Endeshaw: op.cit., P.28.

(٣) مبدأ نيريري، نسبة إلى جوليوس نيريري الرئيس التنزاني آنذاك، والذي ذهب إلى أن الدولة المستقلة غير ملزمة بما سبق للدول الاستعمارية التوسعية توقيعها من معاهدات أو اتفاقيات قبل الاستقلال. للمزيد أنظر: السيد فليفل: الازمة المائية في حوض نهر النيل - المسيرة والمصير، مرجع سبق ذكره، ص ٥٢.

(٤) نسرين نصر الدين حسين: مشكلة المياه في مصر - الاسباب والحلول في اطار العلاقات مع دول حوض النيل، مرجع سبق ذكره، ص ٦٧٠.

ومن ناحية أخرى تستند اثيوبيا لقواعد خلافة الدول الواردة في (اتفاقية فيينا لعام ١٩٧٨) بشأن خلافة الدول فيما يتعلق بالمعاهدات. التي تبنت مبدأ (الصفحة النظيفة للدول المستقلة حديثاً كقاعدة عامة). حيث تنص المادة ١٦ منها على أن الدولة المستقلة حديثاً لن تكون ملزمة بحكم القانون بأي من معاهدات الدولة السلف. والا ان هذه القواعد تتميز عدم الاتساق يظهر في أن تنص هذه الاتفاقية على استثناء لهذه القاعدة بموجب المادة ١٢ منها والتي تنص على أن (الأنظمة الإقليمية لن تتأثر بخلافة الدول تؤول المعاهدات التي تنشئ أنظمة إقليمية بحكم القانون إلى دولة جديدة).<sup>(١)</sup>

وقد دعم الموقف الاثيوبي هذا الموقف البريطاني من المعاهدات التي قامت بريطانيا بنفسها من عقدها في ١٨ مايو ١٩٥٦ أصدر سكرتير نائب وزير الدولة البريطاني للشئون الخارجية بيانا قال فيه: إن الحكومة الإنجليزية تنظر إلى اتفاقية ١٩٢٩ والاتفاقيات الأخرى التي تنشئ نظاما على حوض النيل باعتبارها محل مراجعة، ومن الواجب قيام مفاوضات جديدة تضع شروطا أخرى نيابة عن كينيا وتنجانيقا (تنزانيا) وأوغندا. والهدف من طرح بريطانيا لفكرة إعادة النظر في اتفاقية ١٩٢٩ في تلك الوقت، هو خلق أسباب الخلاف بين مصر والسودان ودول أعالي النيل حتى لا يصلوا إلى اتفاق لبناء السد العالي طالما أن بريطانيا وأمريكا لم يمولا المشروع، وطالما لم تخضع مصر للضغوط والإملاءات الغربية<sup>(٢)</sup>.

كما حاولت بريطانيا من خلال مفاوضات سرية مع السودان التوصل الى اتفاق يتقرر بموجبه أن تعلن بريطانيا من جانبها إعلان تعتبر فيه ان معاهدة المياه مع إثيوبيا ١٩٠٢ غير ذي موضوع، وفي نفس الوقت يعلن السودان من جانبه عدم اعترافه باتفاقية ١٩٢٩، إلا إن السودان لم يقم بإلغاء تلك الاتفاقية من الناحية الرسمية، وإنما طالب فقط بمراجعتها<sup>(٣)</sup>.

(1) Yoseph Endeshaw: op.cit., P.30.

(٢) زكي البحيري: مصر ومشكلة مياه النيل أزمة سد النهضة، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٦.

(٣) نفس المرجع السابق، ص ٢٠٠.

## ٢- الموقف الاثيوبي من اتفاقية ١٩٥٩

إن التوتر بشأن مياه النيل بين أثيوبيا ومصر يعود إلى الخمسينيات من هذا القرن حيث انعكست العلاقات القوية بين أثيوبيا والولايات المتحدة على العلاقات المصرية الأثيوبية لأن موقف الإدارة الأمريكية كان معادياً لسياسة الرئيس جمال عبد الناصر القومية، وقد بدأت الولايات المتحدة بعمل دراسات مائية لحوض النيل، استمرت في الفترة ما بين ١٩٥٨- ١٩٦٥ لحساب أثيوبيا<sup>(١)</sup>. حيث استشاطت الولايات المتحدة الأمريكية غضباً،<sup>(٢)</sup> خاصة بعد وصول مصر والسودان إلى اتفاق بشأن مياه النيل، فأرسلت بالتنسيق مع الامبراطور (هيلاسلاسي) بعثة من مكتب استصلاح الأراضي الأمريكي في عام ١٩٥٨ لدراسة أحوض الأنهار الاثيوبية مع التركيز على حوض النيل الأزرق، حيث وضعت مخططاً لبناء ٣٣ مشروعاً وسداً على نلك النهر بغية التأثير السلبي على ورود المياه إلى مصر، وعلى توليد الكهرباء في السد العالي، واستمرت البعثة في مهمتها حتى سنة ١٩٦٤.<sup>(٣)</sup>

---

(١) عبد الملك خلف التيمي: المياه العربية التحدي والاستجابة، مرجع سبق ذكره، ص ص١٦٠، ١٦١.

(٢) حاولت الولايات المتحدة أن تقنع الإثيوبيين أن مصر تريد أن تطوق بلادهم بدول إسلامية هي مصر والسودان وإريتريا والصومال الكبير، من أجل تأمين مياه النيل، وكانت إثيوبيا تطمع وقتها في ضم الصومال إليها في اتحاد فيدرالي كما فعلت مع إريتريا حتى تتسع الامبراطورية الاثيوبية، وفي تلك الظروف تم اغتيال ممثل الأمم المتحدة في المجلس الاستشاري في الصومال محمد كمال الدين صلاح، وهو سياسي مصري، بفعل القوى المعادية ضد مصر، ولما سعت مصر لضم كل من إريتريا والصومال لجامعة الدول العربية فسرت إثيوبيا نلك بأن مصر تهدف لتأمين مياه النيل، والسيطرة على البحر الأحمر، ورغم محاولات عبد الناصر لإيجاد علاقات جيدة مع إثيوبيا ودعوة هيلاسلاسي لزيارة مصر في ١٩٥٩ إلا أن الولايات المتحدة كانت حريصة على تعزيز صفو تلك العلاقات عن طريق الدعاية المضادة للمصالح المصرية، وما زالت السياسة الأمريكية ذات اثر كبير وفاعل في تشكيل العلاقة بين مصر إثيوبيا في منطقة حوض النيل والقرن الأفريقي. للمزيد أنظر: زكي البحيري: مصر ومشكلة مياه النيل أزمة سد النهضة، مرجع سبق ذكره، ص٢٠٥.

(٣) زكي البحيري: مصر ومشكلة مياه النيل أزمة سد النهضة، مرجع سبق ذكره، ص٢٠٤.

وارسلت بريطانيا هي - الأخرى في صيف ١٩٦٨ بعثة لدراسة حوض النيل عن طريق الأكاديمية العسكرية البريطانية في سانت هيرست، ثم ارست بعثة أخرى إلى إثيوبيا للتركيز على دراسة حوض النيل الأزرق وبحيرة تانا، حيث قامت بعمليات مسح جغرافي وطوبوغرافي واسعة في الهضبة الإثيوبية. وهدف الولايات المتحدة وبريطانيا من إرسال بعثتهما إلى إثيوبيا هو توصيل رسالة إلى مصر مؤداها أن مياه النيل التي تعتمد عليها في إقامة مشروع السد العالي لتطوير الزراعة وتوليد الكهرباء هي في قبضة إثيوبيا، التي تستطيع أن تحكم قبضتها عليها وتخضعها أو تمنع عنها المياه في أي وقت<sup>(١)</sup>.

ومن ناحية حجة إثيوبية في رفضها لاتفاقية ١٩٥٩، فإن إثيوبيا ترى ان هذه الاتفاقية هي اتفاقية ثنائية تخص طرفيها فقط : مصر والسودان حيث تنص في مادتها الأولى على انه عندما تدعو الحاجة إلى إجراء أي بحث في شئون مياه النيل مع أي بلد من البلاد الواقعة على النيل خارج حدود الجمهوريتين ، فإن حكومتي جمهورية السودان الجمهورية العربية المتحدة يتفقان على رأى موحد بشأنه ، بعد دراسته بمعرفة الهيئة الفنية.<sup>(٢)</sup>

كما أن إثيوبيا لم يتم دعوتها للاشتراك في اتفاقية ١٩٥٩، ولذلك فإن الاتفاقية غير ملزمة قانونا بالنسبة لها، وان الحكومة الإثيوبية قد أوضحت في مناسبات عديدة انها تعتزم استخدام حصتها المشروعة من مياه النيل، كما أشارت إلى استعدادها للتفاوض مع جميع الدول النيلية من أجل توزيع عادل لهذه المياه على دول حوض النيل<sup>(٣)</sup>.

ومن خلال ما سبق يرى البعض - وهذا ما يؤيده الباحث - أن المواقف الإثيوبية من المعاهدات والاتفاقيات الدولية الموقعة بينها وبين مصر سواء في مرحلة الاستعمار أو بعده، ذهبت فيها إلى أبعد مما ذهب إليه مبدأ (هارمون)، حيث أكدت مرارا إلى

(١) نفس المرجع السابق، ص ٢٠٤.

(٢) عبد التواب عبد الحي: النيل والمستقبل، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٩.

(٣) زكي البحيري: مصر ومشكلة مياه النيل أزمة سد النهضة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٣.

أن تحديد السيادة المطلقة لإثيوبيا على مياهها لا ينصب على احتياجاتها الحاضرة فقط ولكن على احتياجاتها المستقبلية أيضا<sup>(١)</sup>، وهذا ما تفعله إثيوبيا الان.

### المبحث الثالث

#### السياسة المائية الاثيوبية حتى بناء سد النهضة

#### (الانتهاكات الاثيوبية للحقوق المصرية)

تتظر إثيوبيا إلى نفسها على أنها المصدر الأعظم لمياه النيل، وبالتالي لها الحق في استخدام هذه المياه بما يحقق مصالحها، وبالرغم من أنه ينبع من أراضيها نصيب الأسد من مياه النيل الا انها لا تستخدم منه شيئاً يذكر ، وهنا يثار سؤال في إثيوبيا مفاده لماذا ينبغي على الدولة التي تمت النيل بأكثر من ٨٥% من مياهه أن تحرم من حصة عادلة، وأن تحرم كذلك من إمكانية بناء سدود على النيل إلا بعد أخذ إذن دول أسافل المجاري؟<sup>(٢)</sup>. ولما كانت أثيوبيا دولة منبع أساسية في حوض النيل يهمنها التركيز عليها للاعتبارات التالية:

١. ان أثيوبيا تسيطر على مصادر النيل الرئيسية للمياه.
٢. إن كميات الأمطار التي تسقط سنوياً على أثيوبيا وفيرة بحيث لا تجعل أثيوبيا من الدول التي تعاني الندرة في المياه لو أحسنت استغلالها.
٣. إن أثيوبيا شرعت في اقامة مشاريع وسدود على نهر النيل مما يؤثر في المستقبل في دول حوض النهر في أسفل النهر مصر والسودان.
٤. إن هناك تعاوناً بين أثيوبيا وإسرائيل في تنفيذ مشاريع المياه. ولا يخلو ذلك التعاون من الأغراض السياسية والاقتصادية لإسرائيل، والمحصلة النهائية ليست لصالح مصر بل ضد مصلحتها<sup>(٣)</sup>.

---

(١) سامر مخيمر، وخالد حجازي: أزمة المياه في المنطقة العربية - الحقائق والبدائل الممكنة،

مرجع سبق ذكره، ص ٩٣.

(٢) شيرين مبارك فضل الله: نهر النيل في العلاقات المصرية الاثيوبية (١٩٥٢- ١٩٧٤)، مرجع

سبق ذكره، ص ٤٣.

(٣) عبد الملك خلف التميمي: المياه العربية التحدي والاستجابة، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٥.

وبوجه عام لا تعدو السياسية الخارجية للدولة سوى أن تكون محصلة لعوامل داخلية، نابعة من البيئة الداخلية في الدولة المعنية (كالعامل الجغرافي والأهمية الجيوبوليتيكية والقدرات الاقتصادية والخصائص العرقية والثقافية والدينية وطبيعة النظام السياسي ... الخ) ومحصلة، كذلك لعوامل خارجية أي نابعة من البيئة الخارجية ، كالتغيرات في طبيعة النظم الدولية وحركة التفاعلات الإقليمية وغيرها . وفي إثيوبيا، تتجه هذه العوامل الحاكمة عموماً، أما إلى تقوية دور الدولة الإقليمية وفاعلية سياستها الخارجية عموماً، أو على العكس، اضعاف دورها والتأثير سلباً على مكانتها الإقليمية والدولية في بعض الأحيان والمواقف، بل وجعلها عرضة للتأثير باعتبارها مفعولاً به أكثر من كونها فاعلاً في العلاقات الدولية<sup>(١)</sup>.

ومن هنا فإن أحواض الأنهار هي ساحة خاصة للعلاقات الدولية، حيث تتوتر العلاقات بين دول الحوض بشكل شبه حتمي بسبب طموحاتها المائية الخاصة بالنهر المشترك. هذه التوترات، التي تظهر كمنافسة، عندما تقترب بتفاوتات القوة<sup>(٢)</sup>. لذلك تستخدم إثيوبيا مياه النيل كسلاح ضغط سياسي على مصر والسودان للجوء إلى الأساليب السلمية والدبلوماسية لتحسين العلاقات مع البلدين. وقد اتضح ذلك في اثناء المشكلة التي ثارت بين أريتريا والصومال ونزاعهما على إقليم الأوجادين<sup>(٣)</sup>. وفي المقابل تغيرت سياسة مصر تجاه إثيوبيا من النقيض إلى النقيض، حيث كانت مصر في عهد جمال عبد الناصر، قد رفعت يدها عن التأييد المباشر لقضية الصومال في نزاعها مع إثيوبيا حول صحراء اوجادين كما اتخذت نفس الموقف ازاء جبهة

---

(١) محمود أبو العينين: السياسة الاثيوبية تجاه افريقيا بالتركيز على منطقتي حوض النيل والقرن الافريقي، مجلة الدراسات الافريقية، العدد ٢٠، ١٩٩٨، ص١٢٣.

(2) Frezer Getachew Haile: UNRAVELLING THE GIFT OF THE NILE, op.cit., p.42.

(٣) حسين معلوم: الجغرافية السياسية لأزمة المياه العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٥ سنة ١٩٩٦، ص١٣٧.

## دورية علمية محكمة- كلية الآداب- جامعة أسوان أكتوبر ٢٠٢٢

تحرير اريتريا وصراعها المسلح مع إثيوبيا ، وذلك تنفيذا لقرار شبه إجماعي صدر عن مؤتمر القمة الإفريقية الأول بأديس أبابا سنة ١٩٦٣.<sup>(١)</sup>

ويمكن تحديد النقطة الفاصلة في بداية التحول في العلاقات المائية الاثيوبية - المصرية، وهي النقطة التي اخذت التحولات بعدها تتكاثر وتزداد سرعة، جاءت مع الثورة الإثيوبية في ١٩٧٤ وتحول مفهوم الجيش الإثيوبي من جيش إمبراطوري ساكن الى جيش آلي مهتم، ويستهدف إعادة هيكلة مصير الدولة الاثيوبية.<sup>(٢)</sup> ففي خلال السبعينات<sup>(٣)</sup>، ثارت مشكلة مياه النيل بين مصر وإثيوبيا كانعكاس للصراعات الدولية التي سادت القارة الإفريقية والشرق الاوسط فقد كان هناك مشروع مصري لتحويل جزء من مياه النيل لري ٣٥ الف فدان في سيناء، وقد اثار هذا المشروع رد

---

(١) هو المؤتمر المؤسس لمنظمة الوحدة الأفريقية. وقد أقر هذا المؤتمر مبدأ جديدا لعدم المساس بالحدود بين الدول الأفريقية التي ورثتها من عصر الاستعمار. سدا لباب الخلافات والحروب ا ولم يعترض على المبدأ أي من الدول الأفريقية. فقط تحفظت عليه كل من المغرب والصومال. للمزيد انظر: عبد التواب عبد الحي: النيل والمستقبل ، مرجع سبق ذكره، ص١٤٣.

(٢) جهاد عودة: الأزمة الاستراتيجية - الصراع الدولي في حوض نهر النيل، مرجع سبق ذكره، ص٢٣.

(٣) جاءت القشة التي قصمت ظهر بعير العلاقات بين القاهرة واديس أبابا عندما أعلن الرئيس أنور السادات وهو في حيفا - ٦ سبتمبر ١٩٧٩- أنه يعترزم توصيل مياه النيل التي ستروى سيناء إلى صحراء النقب في إطار التعاون مع إسرائيل . وقال أن ذلك سوف يكون دليلا على حسن الجوار - . وأنه سوف يتم بالفعل بعد عام ١٩٨٠ ، عندما ينتهى العمل من إنشاء السحارة التي ستحمل مياه النيل تحت قناة السويس. وهاج منجستوهايلا ميريام. وهاجم السادات وقال أنه لن يسمح بتوصيل مياه النيل إلى إسرائيل .. وأنه سوف يتخذ عددا من المشروعات والخزانات ، على بحيرة تانا والنيل الأزرق. تحرم مصر من مياه المنابع الاثيوبية ورد السادات بأن مصر سوف تحارب من أجل حقوقها المكتسبة والموتقة فى مياه النيل ؛ وفى أول خطاب لمنجستو في أديس أبابا ، وقف وأمامه على المائدة زجاجة دم .. حتى إذا جاءت سيرة السادات وتهديده بالحرب ، أمسك منجستو بالزجاجة وطرحها بعنف على الأرض فانكسرت وتطايرت الدماء قطرات فى كل اتجاه .. ثم هتف : " فليأت السادات ولسوف نجدنا فى انتظاره." للمزيد انظر: عبد التواب عبد الحي: النيل والمستقبل ، مرجع سبق ذكره، ص١٤٤.

فعل قوى في اثيوبيا التي اعلنت أن هذا المشروع ضد مصالح اثيوبيا ، وتقدمت بشكوى الى منظمة الوحدة الافريقية واعلن الرئيس المصري أنور السادات أن بلاده ستحارب لو اتخذت اثيوبيا أي اجراء للتدخل في مياه النيل<sup>(١)</sup> .

وردا على ذلك وفي عام ١٩٧٧ ، أعلنت إثيوبيا عزمها على ري ٩٠ ألف هكتار (حوالي ٢٢٢٣٩٤ فدان) من الأراضي في حوض النيل الأزرق ، و ٢٨ ألف هكتار (حوالي ٦٩١٨٩ فدان) أخرى في بارو (أحد روافد السوبات) لزيادة إنتاج الغذاء بعد الجفاف المدمر في عام ١٩٧٤.<sup>(٢)</sup> ورد السادات على الفور بالتهديدات العلنية بالحرب. ويتضح ذلك من خلال قوله: (إن قرار تحويل مياه الى سيناء لا نحتاج فيه الحصول على إذن من اثيوبيا)، وعقب ذلك البيان ، دعا السادات جمهوراً من ضباط الجيش علناً إلى إعداد خطة عسكرية لإحباط أي محاولة من جانب إثيوبيا لإعاقة تدفق النيل، كما أمر السادات ضباط الجيش المصري الثاني والثالث بالاستعداد للانتشار ضد إثيوبيا في حالة تدخل إثيوبيا في تدفق نهر النيل الأزرق.<sup>(٣)</sup>

وقد أكدت إثيوبيا من جديد موقفها في مؤتمر الأمم المتحدة للمياه في مار ديل بلاتا عام ١٩٧٧ ، والذي ذكرت فيه: (إنها مسألة طبيعية حيث إن الحق السيادي لأي دولة مشاطئة ، في غياب اتفاق دولي ، في المضي قدماً من جانب واحد تنمية الموارد المائية داخل أراضيها)<sup>(٤)</sup>. وقد جاء هذا النزاع الاثيوبي – المصري في الوقت الذي كان فيه (منجستو هيلامريام) يسلمخ إثيوبيا من النفوذ الأمريكي، ويتجه بها إلى نوع من التحالف مع السوفييت ، ويصنع من أديس أبابا نقطة ارتكاز لمحور (عدن .

---

(١) ياسر على هاشم: الابعاد السياسية والقانونية والاقتصادية لأزمة المياه، مرجع سبق ذكره، ص١٥٢.

(2) Yosef Yacob: Equitable utilization in the Blue Nile River Sub-Basin: context, problems, and prospects, a dissertation submitted to the faculty of graduate studies in partial fulfillment of the requirements for the degree of doctor of jurisprudence, York University, 2002, p.200.

(3) yosef Yacob: Equitable utilization in the Blue Nile River Sub-Basin, op.cit., p.201.

(4) Philine Wehling: Wasserrechte am Nil, Springer, Deutschland, 2018, pp.26, 27.

## دورية علمية محكمة- كلية الآداب- جامعة أسوان أكتوبر ٢٠٢٢

أديس أبابا . طرابلس ليبيا).. كان السادات ينسلخ بمصر عن النفوذ السوفييتي، ويتجه غربا إلى واشنطن. كل منهما كان يتحرك، في نفس الوقت ، في اتجاه معاكس وبدأ السادات خصومة غير معلنة مع إثيوبيا ، فعادت مصر مرة اخرى تؤيد الصومال وتسانده في صراعه مع إثيوبيا حول صحراء (أوجادين) وتشد ازر (النميري) في حربه ضد منظمة انيانيا (\*) المدعومة بالسلح الأثيوبي في جنوب السودان وتمد جبهة تحرير اريتريا بالسند ضد إثيوبيا وبالسلح.(١)

وفي ١٩٨٠ أشار ممثل اثيوبيا في قمة لاجوس إلى انه لا توجد اتفاقيات دولية حتى الآن بشأن توزيع حصص المياه في حوض النيل، وفي ١٩٨١ وضعت اثيوبيا قائمة بـ ٤٠ مشروعا للري امام مؤشر الأمم المتحدة للبلدان الأقل نموا يقع معظمها على النيل الأزرق، ونهر السوبات، واصلت انه في حالة عدم توفر اتفاق للإثيوبيين مع جيرانهم بخصوص المياه فإنهم يحتفظون بحقهم في تنفيذ مشروعاتهم من جانب واحد.(٢).

وخلال الفترة ١٩٨٣-١٩٨٥ ، مات ما يصل إلى مليون شخص في المجاعة الرهيبة التي وقعت في إثيوبيا. وقد نجم ذلك عن جفاف شديد وتفاقم بسبب استخدام نظام (الديرغ) (٣) للأغذية في الحروب ضد المتمردين في تيغري وإريتريا، كما عرقلت

---

(\*) الأنيانيا هي حركة تمرد سودانية تم تأسيسها خلال الحرب الأهلية السودانية الأولى في الفترة ما بين ١٩٥٥ و ١٩٧٢ م.

(١) عبد التواب عبد الحي: النيل والمستقبل ، مرجع سبق ذكره، ص١٤٣.

(٢) زكي البحيري: مصر ومشكلة مياه النيل أزمة سد النهضة، مرجع سبق ذكره، ص٢٢١.

(٣) ديرغ (بالإنجليزية: Derg) وتعني اللجنة أو المجلس وترمز اختصارا إلى اللجنة التنسيقية للقوات المسلحة والشرطة والجيش حيث يقصد بهذه التسمية الحكومة العسكرية المؤقتة لإثيوبيا الاشتراكية وهو الاسم الرسمي السابق لجمهورية إثيوبيا الشعبية الديمقراطية بدء من سنة ١٩٧٤م إلى سنة ١٩٩١م والتي اطاحت بحكم الإمبراطور هايلي سيلاسي وبعد فترة قليلة تم تكوين هذه اللجنة لتشكيل حكومة جديدة وفي سنة ١٩٧٥ أدارت البلاد حكومة شيوعية مدعومة من الإتحاد السوفييتي وكوبا.

## دورية علمية محكمة- كلية الآداب- جامعة أسوان أكتوبر ٢٠٢٢

سعة تخزين المياه في إثيوبيا قدرتها على التخفيف من آثار الجفاف. ومع ذلك ، فإن القتال الداخلي في إثيوبيا بالغ في معاناة المجاعة.<sup>(١)</sup>

وفي عام ١٩٨٣ ، تم تشكيل مجموعة الاندوجو (Undugu) في مصر، وقد كان الأعضاء المؤسسون هم مصر والسودان وأوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى ، في حين أنضمت رواندا وبوروندي الى المنظمة على التوالي عامي ١٩٨٨ و ١٩٩٠. كما شاركت تنزانيا بصفة مراقب الا ان إثيوبيا لم تنضم لهذه المنظمة<sup>(٢)</sup>. ولهذا قامت أثيوبيا بتنفيذ مشاريع المائية على النيل الأزرق هي:

١. مشروع سد فنشا ويقام على أحد روافد النيل الأزرق وقد تولته ليبيا بقرض ٣٠٠ مليون دولار. وبدأ العمل في المشروع مع بداية ١٩٨٤ .
٢. مشروع الليبرد على نهر السوبات.

---

(1) Mina Michel Samaan: The Nile Development Game, op.cit., p.120.

(٢) مع بدء السيد بطرس بطرس غالي تولي منصب وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية (١٩٧٧-١٩٩١) والمسؤول عن إدارة قضية النيل في مصر. وبايجاز ، فإن فلسفة غالي في إدارة مثل هذه الحالة المعقدة هي أنه ينبغي لها أن تحول إستراتيجيتها في التعامل مع شركاءها ، من دفعهم للاعتماد على "بدائل المياه" بخلاف النيل إلى التعاون معهم لإنشاء حلول اجتماعية اقتصادية "متعددة الخير" تتجاوز استخدامات المياه الاستهلاكية. في مقابلة مع دي شاتيل (٢٠٠٧: ١٤٣-١٤٤) ، لخص غالي تجربته مع قضية المياه بشكل عام وما يلي: خلال هذه الفترة بأكملها (١٩٧٧-١٩٩١) ، كان هاجسي الرئيسي هو الماء. بالطبع ، شاركت في المناقشات التي جرت في كامب ديفيد [مع إسرائيل] ، لكن مشكلة المياه كانت دائماً في صدارة اهتماماتي. حاولت رفع الوعي بأهمية التعاون بين الدول المشاطئة ومياه النيل ؛ أردت أن أوضح للمصريين أن أمن مصر مرتبط بالجنوب ، والسودان وإثيوبيا ، بدلاً من الشرق وإسرائيل. لقد أنشأت منظمة تجمع وزراء الري في الدول المشاطئة لنهر النيل ... أطلقنا عليها اسم Undugu ، وهو ما يعني الأخوة في اللغة السواحيلية ، وكان هدفنا هو خلق تعاون وتوافق في الآراء بشأن القضايا المتعلقة بالنيل. عقدنا اجتماعات في الخرطوم ، في كينشاسا ، في أديس أبابا. لكن منذ البداية كان هناك جو من عدم الثقة وكانت دول المنبع تشك في مطالب مصر. قالوا: 'إذا كنت ترغب في بناء سد جديد ، فسوف يغمر قرانا ويشرد شعبنا. ما الذي سيحصلون عليه في مقابل ذلك؟ قالوا إنهم سيطلبون برميلاً واحداً من النفط مقابل كل برميل من المياه أعطوه.

Mina Michel Samaan: The Nile Development Game, op.cit., p.124.

## دورية علمية محكمة- كلية الآداب- جامعة أسوان أكتوبر ٢٠٢٢

٣. مشروع سنتت على أحد روافد نهر عطبرة ويؤثر على إيراد النهر بمقدار ٢/١ مليار م<sup>٣</sup>.

٤. مشروع خور الغاش ويقع على الحدود السودانية - الأثيوبية ويؤثر على مصر بمقدار هو ٤ مليار م<sup>٣</sup>.<sup>(١)</sup>

هذه المشروعات أثرت على مصر بمقدار ٧ مليار م<sup>٣</sup> سنوياً أي حوالي ٢٠% من الإيراد الكلي لمصر من النهر<sup>(٢)</sup>، لذلك ركزت أولويات مصر على النيل إلى حد كبير على السودان مما أثر بالسلب على موقف إثيوبيا من أي عمل تقوم به مصر، ويمكن ملاحظة ذلك من عدم انضمام إثيوبيا إلى منظمة الأندوجو، وقد عملت استراتيجيات الاحتواء المصرية على توحيد مواقف النيل لكلا البلدين مصر والسودان، مما أدى إلى تحول السودان إلى تحالف مصب والذي بدأ غير ممثل لمصالحه الطويلة الأجل على النيل<sup>(٣)</sup>.

وبعد تأسيس الجبهة الثورية الديمقراطية الشعبية الإثيوبية (EPRDF) ١٩٨٨، وإعلان الدستور الاتحادي وإعادة تنظيم قطاع المياه. تضمن الدستور الفيدرالي الإثيوبي في عام ١٩٩٥ باعتباره أعلى وثيقة قانونية مدونة في إثيوبيا عدة فقرات تحكم الموارد الطبيعية للبلاد فمثلاً ذهبت المادة (٤٠) من الدستور مع الحفاظ على الملكية العامة لجميع الموارد الطبيعية، إلى أبعد من ذلك حيث نصت على (أن الموارد المائية للبلد - السطحية والجوفية - كجزء من الملك العام، ستُمنح للدولة نيابة عن الناس).<sup>(٤)</sup>

ونتيجة لأن إثيوبيا التي لم تعترف باتفاقيتي ١٩٢٩، واتفاقية ١٩٥٩، ولم تتضمن كذلك لمجموعة الأندوجو، إلا كمراقب عام ١٩٩١، وبدأت تأخذ مسألة المياه بجدية شديدة واهتمام كامل باعتبارها مسألة استراتيجية، حيث يرى الجانب الأثيوبي أنه ينبغي التواصل للتفاهم المشترك من أجل تحقيق المنافع والمصالح المشتركة لكلا

(١) عايدة العلي: السودان والنيل، مرجع سبق ذكره، ص ٣١.

(٢) نفس المرجع السابق، ص ٣٢.

(3) Frezer Getachew Haile: Unravelling The Gift of the Nile, op.cit., p.123.

(4) Ibid, p.101.

البلدين ، وأن أثيوبيا تطالب بنصيب عادل من المياه ، باعتبار النيل ثروة مشتركة. ويذهب الأثيوبيين إلى أن الأمر قد تجاوز مرحلة اللجنة التقنية التي أنشأها الجانبان، إذ طالما أنشأت مصر مشروعات بشكل منفرد كمشروع توشكى وغيره فإن من مصلحة أثيوبيا اقامة مشروعات بشكل منفرد أيضا. وقد أوضح زيناوى أن المحاولات المصرية كانت تقوم على افتراض ان الأثيوبيين لن يستطيعوا تنفيذ مشروعاتهم، بسبب عملية التمويل التي يمكن للجانب المصري التأثير عليها، غير أن أثيوبيا ستمكن من تنفيذ مشروعاتها الذاتية وبقدراتها الخاصة<sup>(١)</sup>.

ومنذ عام ١٩٩٢ ، اعتمدت إثيوبيا برامج الإصلاح الاقتصادي والتحرير لتلبية احتياجاتها المختلفة ، ونظراً لأن المصدر الرئيسي لإنتاج الطاقة في إثيوبيا هو الطاقة الكهرومائية، فكان لإثيوبيا خياران رئيسيان في استخدام مواردها المائية ؛ بناء السدود الصغيرة أو السدود الكبيرة ، فكانت السدود الصغيرة يتم بناءها عادة باستخدام العمالة والمواد المحلية ، ولا تحتاج إلى مساعدة تقنية أجنبية أو مساعدة مالية. وبالنظر إلى أن هذه السدود الصغيرة لا تستطيع تحمل القدرة على تحمل الحد الذى تسعى اليه اثيوبيا. وذلك بسبب لأن اثيوبيا تعاني من العديد من المشاكل ، مثل الفقد السريع لقدرة تخزين المياه بسبب ارتفاع معدلات الطمي ، وقدرتها المنخفضة على مواجهة الفيضانات والأمطار الغزيرة ، وانتشار الملاريا ، واستهلاك الطاقة في ضخ المياه. أما بالنسبة للسدود الكبيرة ، فإن ميزان الفوائد والتكاليف أكثر تعقيداً لها. وتشمل فوائدها تنظيم المياه ، والتوسع الزراعي ، وتوليد الطاقة الكهرومائية ، والسيطرة على الفيضانات<sup>(٢)</sup>.

فبعد أن نفذت أثيوبيا في التسعينات محطة لتوليد الكهرباء على شلالات النيل الأزرق (Tis-Issat) عند منبعه من بحيرة تانا ، وسد فينشا على مسافة ١٦٥ كم شمال غرب أديس أبابا (على نهر فينشا أحد روافد النيل الأزرق) ، هذا فضلا عن

---

(١) محمود أبو العينين: السياسة الاثيوبية تجاه افريقيا بالتركيز على منطقتي حوض النيل والقرن الافريقي، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٣٧، ١٣٨.

(2) Mina Michel Samaan: The Nile Development Game, op.cit., p.152.

## دورية علمية محكمة- كلية الآداب- جامعة أسوان أكتوبر ٢٠٢٢

مشروعين صغيرين على الأنهار الداخلية هما سد بلبل بعد هذا بدأت إثيوبيا في عام ١٩٩٧ بتنفيذ بعض المشروعات منها مشروع على نهر السوبات ومشروع آخران (بليس الأعلى وبليس الأوسط) اللذان يتم تنفيذهما بمعونة إيطالية ، بغرض استصلاح نحو ٢٥ ألف فدان، ثم أعلنت إثيوبيا في يونيو ٩٧ عن مشروع جديد لتوليد الطاقة الكهربائية من شلالات تيس أبای على منبع النيل الأزرق، تقوم شركة هندسية فرنسية بدراسته الأولية. كما وافق البرلمان الإثيوبي على بناء سدين آخرين ، أحدهما على النيل الأزرق، والآخر علي أحد فروع (نهر دابوس) وذلك لأغراض الزراعة وتوليد الطاقة، وقد وافق البنك الدولي على تمويل هذين المشروعين والآخرين ، مع أخطار مصر والسودان بهما حيث من المقدر أن يقطعنا من حصة البلدين نحو ١٨٠ مليون متر مكعب سنويا ، وعموما فإن إثيوبيا لم تخطر مصر رسميا بهذه المشروعات ، كما لم تستجب مصر لطلب البنك الدولي ، حيث تعتبر الموافقة ، بهذا الشأن ، سابقة لها ما بعدها ، خاصة اذا ما علمنا أن في جعبة الأثيوبيين عددا كبيرا من المشروعات (٣٦ مشروعا أعدها مكتب استصلاح الأراضي الأمريكي منذ الستينيات أبان معركة بناء السد العالي هذا فضلا عن عدد آخر من المشروعات الجديدة). وقد ترى مصر أن تعترض على هذه المشروعات وغيرها أو تؤجل الموافقة إلى حين يتم التوصل لاتفاق شامل بين البلدين حول قضايا الانتفاع من مياه النيل ، وربما يكون ضروريا تحذير الجانب الإثيوبي من إقامة أي مشروعات اخرى، لما لذلك من أثر مدمر للعلاقات الثنائية والسلام في المنطقة بوجه عام<sup>(١)</sup> .

المشروع الضخم الآخر الذي نفذته إثيوبيا على نهر النيل هو محطة بيليس للطاقة الكهرومائية ، والتي تمثل إحياء لمشروع تانا بيليس (Tana-Beles) الذي اقترحه في البداية دراسة مكتب الاستصلاح الأمريكي (USBR) لعام ١٩٦٤ واعتمده نظام منغستو في أواخر الثمانينيات، وفي يناير ٢٠٠١ ، أعلن وزير الموارد المائية

---

(١) محمود أبو العينين: السياسة الاثيوبية تجاه افريقيا بالتركيز على منطقتي حوض النيل والقرن الافريقي، مرجع سبق ذكره، ص١٣٧.

الإثيوبي أن مشروع تانا بيليس (Tana-Beles) سيتم إعادة بنائه بأموال وطنية لتعزيز مكن الطاقة، وفي ١٤ مايو ٢٠١٠ ، افتتح زيناوي المشروع ، مشيراً إلى أن سعة الشبكة الوطنية قد وصلت إلى ٢٠٠٠ ميغاوات ، ومما لا يثير الدهشة ، أن هذا المشروع أثار غضب المسؤولين المصريين ، حيث تم إنشاؤه على النيل الأزرق ، ليس بهدف توليد الطاقة الكهرومائية فحسب ، ولكن أيضاً لري مساحات واسعة من الأراضي.(١)

ونظراً لقيام دول المنابع بتوقيع الاتفاق الإطاري لتنظيم العلاقة بين دول حوض النيل بدون موافقة مصر والسودان، فإن مصر مطالبة بتحريك سريع وطرح مبادرات تعاون ثنائي و جماعي في مختلف المجالات الزراعية والمائية والصناعية والخدمية والأمنية والعسكرية من أجل بناء جسر من الثقة والتوافق مع دول الحوض كآلية للوصول إلى توافق على اتفاق إطاري جديد بمشاركة مصر والسودان، يحصن الحصص المائية الراهنة لدول حوض النيل، ويركز العلاقات والتعاون بين دول الحوض على المشروعات الجديدة لتنمية إيرادات النهر واقتسامها على أسس عادلة ومتناسبة مع احتياجات كل دولة من جهة وإسهامها في تمويل وتنفيذ تلك المشروعات من جهة أخرى.(٢)

---

(1) Mina Michel Samaan: The Nile Development Game, op.cit., p.155.

(٢) وإذا كانت العلاقات المائية بين دول حوض النيل قد وصلت في مايو من عام ٢٠٠٩، إلى منعطف حرج أثناء اجتماع وزراء الري. لدول حوض النيل في كينشاسا، بعد أن أصر وزراء دول الحوض على التوقيع على الاتفاق الإطاري حتى ولو بتجاهل موقف مصر والسودان الراض له، نظراً لأنه لا يقر صراحة بحق الدولتين في حصتيهما الراهنتين في مياه النيل، ونظراً لأنه يضع آلية لاتخاذ القرارات بشأن حصص المياه ومشروعات تطوير الإيرادات على أساس أغلبية الأصوات بدلاً من الإجماع الذي تصر عليه مصر والسودان. ومن البديهي أنه في أي تصويت بالأغلبية، فإن صوتي مصر والسودان لن يكون لهما أي قيمة لأنهما أقلية في مواجهة دول المنابع الثمانية التي يمكنها أن تتوافق على تمرير أي اتفاقيات أو مشروعات تمس حقوق ومصالح دولتي المجرى الأوسط (السودان)، والمجرى الأدنى والمصب (مصر). ورغم الوضع الملتبس الذي خلقه التوتر الذي شهده اجتماع كينشاسا المشار إليه، إلا أن دول حوض النيل عادت واجتمعت بعد شهرين في الإسكندرية وأظهرت مرونة أكبر في مفاوضاتها، وأعطت مهلة ستة أشهر قبل توقع

## دورية علمية محكمة- كلية الآداب- جامعة أسوان أكتوبر ٢٠٢٢

وقد شهد العقد الثاني من الألفية الجديدة ، على وجه الخصوص ، تغييرات كبيرة في ديناميات شرق النيل المائية حيث تتمتع إثيوبيا بالاستقرار السياسي المحلي والنمو الاقتصادي المطرد والوصول إلى مصادر تمويل بديلة لخطتها الهيدروليكية المتزايدة الطموح. وقد أثر هذا على اعتبارات الأمن المائي المصرية داخل النيل الشرقي ، حيث بدأ المسؤولون في كل من إثيوبيا والسودان في استعراض عضلاتهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المكتسبة حديثاً من خلال البدء في مشروعات أحادية على حساب الوضع الراهن.<sup>(١)</sup>

وقامت إثيوبيا بتغليب الحسابات السياسية والاستراتيجية. وهو ما تجلى في توقيت وملايسات الإعلان عن مشروع سد النهضة عام ٢٠١١. ووتيرة الإسراع به بدون استكمال الدراسات الفنية. حيث برز بوضوح استغلال إثيوبيا للظروف التي تمر بها الدولة المصرية من عدم استقرار لترجمة طموحاتها الإقليمية. استناداً لهذا المشروع وليأخذ المشروع أبعاداً سياسية تتجاوز أهدافه التنموية سواء المرتبطة بتوليد الكهرباء، أو حتى الاستفادة منه في الزراعة. وهو ما زاد من تعقيدات المشروع وتأثيراته في الأمن المائي المصري بعد زيادة السعة التخزينية الخاصة به من ١٤ مليار م<sup>٣</sup> إلى ٧٤ مليار م<sup>٣</sup>.<sup>(٢)</sup>

---

الاتفاق الإطارى الذى كان من المفترض أن يحل موعد توقيعه فى أواخر يناير ٢٠١٠، وهو الاقتراح الذى دعمته أوغندا وإثيوبيا. للمزيد أنظر: احمد السيد النجار: مياه النيل القدر والبشر، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٥.

(1) Frezer Getachew Haile: Unravelling The Gift of the Nile, op.cit., p.32.

(٢) أيمن السيد عبد الوهاب: سد النهضة بين النهج التعاوني والتحديات الصراعية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠٩ سنة ٢٠١٧، ص ٤١.

الدراسات السابقة:-

- دراسة أسماء رشوان محمد (٢٠١٩م) بعنوان : أطر تناول العلاقات المصرية الأثيوبية في الإعلام المصري (دراسة تطبيقية للمضمون والقائم بالاتصال):  
يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في : رصد وتحليل أطر التناول الإعلامي المصري للعلاقات المصرية الإثيوبية ومعرفة الأطر المرجعية التي يتم استخدامها، فضلا عن معرفة أدوار ومواقف القائمين بالاتصال في القنوات عينة الدراسة نحو العلاقات المصرية الإثيوبية، ومدى انعكاس توجهاتهم الفكرية والسياسية عليها ، والأمور المرجعية التي يستخدموها في تناولها، وتحديد أوجه الاتفاق والاختلاف بين القائمين بالاتصال في القنوات والصحف عينة الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، وأشارت النتائج إلى تفوق الأهرام في تناول الموضوعات الخاصة بمشكلة أزمة سد النهضة، كما أشارت النتائج على اعتماد صحف العينة على التقارير الإخبارية باعتبارها أحد أنواع الأشكال والفنون الصحفية في تغطية العلاقات المصرية الإثيوبية ، وقد حظيت المصري اليوم بنسبة أعلى في التقارير الإخبارية عن الأهرام، وأظهرت النتائج إضافة المحرر انطباعه الشخصي و آرائه وأحكامه واستنتاجاته واهتم بعرض معلومات ذات طابع تاريخي وثائقي.

- دراسة يوسف دم محمد ( ٢٠١٩ ) بعنوان : أثر بناء سد النهضة على حصص الشركاء في مياه النيل وفقا للمعاهدات الدولية):-

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في : دراسة نزاع حول المياه والاحجار الدولية أهميتها واستخداماتها والصراع الذي يحصل حولها، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها- أشارت النتائج إلى أن الماء عنصر استراتيجي في غاية الأهمية، حيث انه يتعلق بالحياة والوجود، من خلال دراستنا لهذا الموضوع، تبين لنا غياب ارادة ملف المياه على المستوى الإقليمي مع هذه الدول، مما جعل مياه حوض نهر النيل تدخل حقبة نزاعات طويلة أو أزمة غير واضحة الملامح ، كما اشارت النتائج أن الوسيلة الوحيدة لتحقيق الاستفادة المثلى من نهر النيل هي : التعاون الكامل والتنسيق بين

## دورية علمية محكمة- كلية الآداب- جامعة أسوان أكتوبر ٢٠٢٢

دول الحوض والتركيز على تقاسم المنافع بدلا من المياه ، ويمكن الاستفادة من سد النهضة بالتعاون وبالشراكة والمساهمة في ادارته والاتفاق على مدة ملء الخزان على اساس حسن النية وعدم الإضرار بالغير وتحقيق التنمية المستدامة لدول حوض النيل الشرقي.

- دراسة أروى عوض خليفة ( ٢٠١٨ ) بعنوان : آليات تحقيق التعاون المائي في حوض النيل في الفترة من (٢٠١٧-١٩٩٩)

هدفت الدراسة إلى أن مياه النيل تشكل دورا هاما كإحدى مقومات الأمن القومي مما يؤثر على العلاقات السياسية بين دول حوض النيل، واستخدمت الباحثة المنهج التكاملي الذي اشتمل على المنهج المقارن ، المنهج التاريخي ، المنهج القانوني ، المنهج الوصفي التحليلي ، المنهج الاحصائي)، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة مياه النيل تشكل دورا هاما كإحدى مقومات الأمن القومي مما يؤثر على العلاقات السياسية بين دول حوض النيل، عدم وجود اطار قانونى منظم يحكم العلاقات بين دول حوض النيل سيعرقل أى محاولة للتعاون بين هذه الدول بل سيكون سببا في فوضى وعشوائية اقامة السدود بشكل فردي وهذا ما يحدث الآن .

## الخاتمة والنتائج

إن الموقف الاثيوبي من قضايا نهر النيل يظهر بصفة عامة أن اثيوبيا تستخدم المياه كسلاح سياسي للضغط على كل من مصر والسودان بصفة خاصة، وتسعى اثيوبيا من خلال استخدامها هذا السلاح الى التحول الى دولة مهيمنة على موارد النيل العظمى، وذلك سعيا منها للتخفيف من الهيمنة المصرية. وتترجم اثيوبيا دول الحوض التي تتبنى موقفها، وهي الدول الراضية والمطالبة ببطلان الاتفاقيات السابقة الموقعة بين مصر وغيرها من دول حوض النيل كونها تنقص من سيادتها ، إضافة إلي ما فرضته التغيرات الاقتصادية والسياسية من ضغوط علي تلك الدول يدفعها لتبني سياسات أكثر تشدداً.

### وقد توصل الباحث من خلال هذا البحث الى:

- ١- لم تعترف اثيوبيا بأية من الاتفاقيات الموقعة من قبل مثل (اتفاقية ١٩٠٢ مع المملكة المتحدة) أو من قبل قوى أخرى نيابة عنها.
- ٢- تتعامل اثيوبيا مع ملف مياه النيل من خلال (مبدأ نيريري) المتشدد و الذي ذهب إلى أن الدولة المستقلة غير ملزمة بما سبق للدولة الاستعمارية توقيعها من معاهدات.
- ٣- ان قواعد القانون الدولي الخاصة بخلافة الدول في المعاهدات بها تضارب كبير، ويظهر هذا التضارب من خلال (اتفاقية فيينا لعام ١٩٧٨) بشأن خلافة الدول فيما يتعلق بالمعاهدات. التي تبنت مبدأ (الصفحة النظيفة للدول المستقلة حديثاً كقاعدة عامة). طبقاً للمادة ١٦ منها ويظهر التضارب في أن تنص هذه الاتفاقية على استثناء لهذه القاعدة بموجب المادة ١٢ منها والتي تنص على أن (الأنظمة الإقليمية لا تتأثر بخلافة الدول بالنسبة للمعاهدات التي تنشئ أنظمة إقليمية بحكم القانون إلى دولة جديدة.)

## المراجع

### اولا: المراجع العربية

١. عبد الملك خلف التميمي: المياه العربية التحدي والاستجابة، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩.
٢. جهاد عودة: الأزمة الاستراتيجية – الصراع الدولي في حوض نهر النيل، المكتبة الأكاديمية، ٢٠١١.
٣. ياسر على هاشم: الابعاد السياسية والقانونية والاقتصادية لأزمة المياه، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٤ سنة ١٩٩١.
٤. عايذة العلي: السودان والنيل، بين مطرقة الانفصال والسندان الإسرائيلي، منشورات دار الأفاق الجديدة ، بيروت، ١٩٩٨.
٥. رشا عطوة عبد الحكيم: العلاقات المائية بين مصر ودول حوض النيل، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس ، كلية التجارة بالإسماعيلية، ملحق المجلد السابع، ٢٠١٦.
٦. هالة السيد الهاللي: الامن المائي المصري – دراسة في التهديدات والمخاطر وآليات المواجهة سد النهضة نموذجا، مجلة دراسات، جامعة ٦ أكتوبر، مصر، العدد ٢٠.
٧. سامر مخيمر، وخالد حجازي: أزمة المياه في المنطقة العربية – الحقائق والبدائل الممكنة، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٠٩، الكويت، ١٩٩٦.
٨. السيد فليفل: الازمة المائية في حوض نهر النيل – المسيرة والمصير، مجلة قراءات افريقية، العدد السادس، سبتمبر ٢٠١٠.
٩. نسرين نصر الدين حسين: مشكلة المياه في مصر – الاسباب والحلول في اطار العلاقات مع دول حوض النيل، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد ٦٤، ديسمبر ٢٠١٧.

## دورية علمية محكمة- كلية الآداب- جامعة أسوان أكتوبر ٢٠٢٢

١٠. زكي البحيري: مصر ومشكلة مياه النيل أزمة سد النهضة (اتفاقيات المياه – التغلغل الصهيوني – استراتيجيات الحل)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٦.
١١. شيرين مبارك فضل الله: نهر النيل في العلاقات المصرية الاثيوبية (١٩٥٢ – ١٩٧٤)، مطبعة دار الكتب و الوثائق القومية، ٢٠١٤.
١٢. محمود أبو العينين: السياسة الاثيوبية تجاه افريقيا بالتركيز على منطقتي حوض النيل والقرن الافريقي، مجلة الدراسات الافريقية، العدد ٢٠، ١٩٩٨.
١٣. حسين معلوم: الجغرافية السياسية لأزمة المياه العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٥ سنة ١٩٩٦.
١٤. عبد التواب عبد الحي: النيل والمستقبل – رحلة فريدة معه ترصد ما جرى له ولمنابعه الاستوائية والاثيوبية، الطبعة الأولى، مركز الاهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٨.
١٥. احمد السيد النجار: مياه النيل القدر والبشر، الطبعة الأولى، دار الشروق، ٢٠١٠.
١٦. أيمن السيد عبد الوهاب: سد النهضة بين النهج التعاوني والتحديات الصراعية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠٩ سنة ٢٠١٧.

### ثانيا: المراجع الأجنبية

- 1- Abdelazim M. Negm: The Nile River, Springer International Publishing, 2017.
- 2- Yoseph Endeshaw: A legal regime for the Nile basin: the relationship between the principles of equitable utilization and no significant harm, a Thesis submitted to the faculty of graduate studies in partial fulfilment of the requirements for the degree of master of laws faculty of law calgary, Alberta August, 2003.
- 3- Frezer Getachew Haile: unravelling the gift of the Nile, a degree of doctor of philosophy, department of geography, king's college london, July 2018.
- 4- Yosef Yacob: Equitable utilization in the Blue Nile River Sub-Basin: context, problems, and prospects, a dissertation submitted to the faculty of graduate studies in partial fulfillment of the

دورية علمية محكمة- كلية الآداب- جامعة أسوان أكتوبر ٢٠٢٢

requirements for the degree of doctor of jurisprudence, York University, 2002,.

5- Philine Wehling: Wasserrechte am Nil, Springer, Deutschland, 2018.